٨ المواطنة على خلفية الإطار الاجتماعى والحضاري: بعض القضايا النظرية *..

د. على ليلة

مقـــدمـــة

يبدو أن مسألة المواطنة قد دارت دورة كاملة بدأت هذه الدورة مع التشكل الجنينى لمتغير المواطنة فى دولة المدينة الإغريقية والرومانية ؛ ثم تابع المتغير تطوره واكتماله عبر المراحل التاريخية المتتابعة وبلغ قمة نضجه مع تأسس الدولة القومية التى تولت فى حالة تطورها واكتمال بنيتها رعاية حقوق وواجبات المواطنة.

وفى عصر العولمة بدأت المواطنة تواجه أزمة حيث بداية انفصال المواطنة عن الدولة القومية التى ساعدت على تأسيسها أو تحولت إلى أشكال جديدة للمواطنة ؛ كالتحول إلى مواطنة إنسانية رحبة بلا تحديد أو تمييز ؛ وهو ما يعنى تآكل مواطنة الدولة لصالح نمو مواطنة عالمية ما زالت فى بداياتها الأولى والمبكرة.

ذلك يعنى أن متغير المواطنة قد قطع شوطا تاريخيا طويلاً حتى اكتمل وبلغ غايته ، ارتباطاً بذلك فقد شكلت موجات التحرر الإنسانى المتتابعة توسيعا مستمرا لمتغير المواطنة بحيث استوعب فى النهاية فئات العامة من البشر إلى جانب الصفوة التى احتكرته فى البداية ؛ هذا إلى جانب أن متغير المواطنة قد تحرر من حصار الأغلبية ليصبح من حق كل الجماعات والفئات التى أقصيت إلى هامش المجتمع ؛ حيث أدى إدماجها إلى تأسيس حالة من المواطنة الشاملة والمتجانسة التى تشكل قاعدة للمشاركة المتجانسة التى يقودها الجميع فى كل مايخص الوطن المشترك.

على هذا النحو يستطيع التحليل النظرى أن يحدد مجموعة من التحولات الرئيسية البارزة على صعيد التطور الواقعى والفكرى لمفهوم المواطنة.

ويتمثل التحول الأول فى ظهور أو تبلور متغير المواطنة. فقد تطورت المواطنة من نطاق

* تم تقديم هذه الدراسة بعد انتهاء أعمال المؤتمر .

سطحى ومحدود كان الإنسان البدائى يرتبط فى إطاره بالمكان والعمران والإطار الاجتماعى الذى عاش فى نطاقه ؛ بحيث نجد أن الإنسان البدائى وإن قطع المسافات فى اتجاهات مختلفة إلا أنه يعود عادة إلى ذات المكان مفضلا إياه على الأطر البيئية الأخرى ، وحينما تبلورت دولة المدينة اليونانية والرومانية القديمة ، أضيف إلى الإطار البيئى الاجتماعى الذى ارتبط به الإنسان فى المرحلة السابقة. حيث قام البعض بتطوير بعض الحقوق والامتيازات التى امتلكوها فى نطاق الإطار المكانى الاجتماعى فى مقابل حرمان البعض الآخر منها ، استنادا إلى امتلاك هذا البعض المتأثر بالحقوق لمصادر القوة المتنوعة. ونتيجة لذلك تطورت عواطف الارتباط والأنس بالمكان عند البعض الذى امتلك حقوقا متميزة فى مقابل عواطف الوحشة والاغتراب عند البعض الذى حرم من هذه الحقوق بل عانى من فرض الحقوق والالتزامات ، ولقد استمرت حالة المواطنة على هذا النحو حتى نهاية القرن الرابع عشر ، إذا اعتبرنا التطور الغربى إطارا لتبلور الفكر الاجتماعى والسياسى المتعلق بمفهوم المواطنة.

ومع قيام حركة الإصلاح الدينى ، والثورة الفكرية والعلمية والتنويرية المترتبة عليها وتبلور بناء الدولة القومية ، بدأت مرحلة فى تاريخ تطور متغير المواطنة ؛ فقد قادت الدولة القومية صراعا مع الكنيسة تارة وحروبا مع أمراء الإقطاع تارة ثانية حتى تبلور المجتمع العام بمعنى Society على أنقاض المجتمعات المحلية Communities ذات الانتماءات أو الولاءات الضيقة .

وحينما تبلور المجتمع العام والدولة القومية الضابطة له عملت هذه الدولة على تحرير البشر من كل الأطر الفئوية الإثنية التى كانوا ينتمون إليها والتى كانت مرجعية لتحديد الحقوق والواجبات لتفرض محلها حقوقا وواجبات متساوية لكل البشر من المجتمع بحيث اعتبرت هذه المساواة ركنا أساسيا من أركان المواطنة ، ولقد استكمل ذلك ببعد آخر من أبعاد المواطنة حينما حولتهم من رعايا عليهم واجبات إلى مواطنين لهم حقوق مثلما عليهم واجبات تؤكد لهم شرعية المشاركة فى القضايا التى تمس الوطن ، الدولة والمجتمع ، ومن ثم تنشأ رابطة عضوية قوية تؤكد الارتباط العضوى القوى بين الإنسان والدولة والمجتمع ؛ وهو الارتباط الذى يؤسس بدوره حقوقًا وواجبات متبادلة بين هذه المتغيرات الثلاثة.

وفى عصر العولمة حدث تحول جديد بدأت تظهر فى إطاره إرهاصات لشكل جديد للمواطنة حيث برزت مجموعة من المتغيرات التى تعمل فى اتجاه تحرير المواطنة من حدودها القومية وفك الارتباط بين المواطنة وبين الدولة القومية والسعى باتجاه مواطنة عالمية تسقط

على سنابكها تدريجيا الانتماءات القومية والمحلية الضيقة ، ليتولد انتماء عام وشامل ومواطنة إنسانية عامة وشاملة ، وقد يكون هذا التحول الآن جنينيا محدودا غير أن الوعى بهذه المواطنة يتعمق وتتأسس العواطف المرتبطة بها وتسعى إلى الاكتمال الذى قد يتحقق حينما تتوفر له أسسه المادية والواقعية ، وأيضا حينما يستوعبه البشر، وبعض هذه الأسس الواقعية والمادية والفكرية والعاطفية قد تحقق غير أن البعض الآخر ما زال فى إطار المجهول وعدم الاكتمال .

وتوازيا مع التحولات التاريخية التى قطعها مفهوم المواطنة وقعت تحولات موازية على صعيد الإطار الاجتماعى والسياسى لمتغير المواطنة ، ويتمثل التحول الأول فى هذا الصدد فى اتساع منظومة الحقوق والواجبات التى أكد عليها مفهوم المواطنة ، فبعد أن كان قاصرا على الحقوق والواجبات ذات الطبيعة السياسية والقانونية فإنه اتسع ليشمل حزمة كاملة من الحقوق والواجبات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإنسانية العامة ، وبعد أن كانت هذه الحقوق " السياسية والقانونية " تقع على خلفية العلاقة بين المواطن والدولة بالأساس ، أصبحت هذه الحقوق تستند إلى مرجعية المجتمع ، وهو ما يعنى أنه بعد أن كان تطور الدولة هو المحدد لطبيعة المواطنة ومستوى تطورها أصبح المجتمع القومى هو المتغير الفاعل فى هذا الصدد .

وارتباطا بذلك حدث تحول آخر وقع بلا أساس فى ظل مجتمع الحداثة. وإذا كان المجتمع التقليدى فيما قبل الحداثة قد شهد تحرير بعض الفئات الاجتماعية كالعبيد وأقنان الأرض ، فإن مجتمع الحداثة شهد حركات مقاومة كثيرة قادتها فئات اجتماعية عديدة للحصول على المواطنة الكاملة فى المجتمع الذى تعيش فيه ، ويمكن فى هذا الإطار النظر إلى حركات الشباب والمرأة وبعض حركات مقاومة الاستبداد ، وكل المعذبين فى الأرض على ما يذهب الفيلسوف الفرنسى " فرانز فانون " باعتبارها حركات اجتماعية تقودها فئات أو جماعات اجتماعية لتحصل على حقوق تعتقد أنها لها ؛ أى إنها تسعى للحصول على المواطنة الكاملة. وفى مجتمع ما بعد الحداثة يقع نضال جديد للحصول على حقوق إنسانية عامة قد تتناقض مع حقوق اجتماعية وثقافية مستقرة ، حيث تسعى بعض الجماعات للحصول عليها استنادا إلى الشرعية الإنسانية ، وبرغم الشرعيات الثقافية والاجتماعية ، وفى ظل ما أصبح يعرف بحقوق الإنسان وليس حقوق الجماعة أو المجتمع.

غير أننا لا ينبغى ونحن نعرض للإطار العام وللتحولات المتتابعة التى طرأت على متغير ومفهوم المواطنة أن نعنى بأن لا نسقط أسرى لتطور المفهوم فى إطار الحضارة الأوروبية

الغربية بل نجد أنه من الضرورى الالتفات إلى حقيقتين : الأولى : أن متغير المواطنة كما تبلور فى إطار الحضارة الغربية استفاد كثيرا من العناصر التى طورتها الحضارات الأخرى لذات المتغير أو المفهوم ؛ فقد استفاد التراث الغربى من التراث الشرقى وبخاصة الإسلامى فى هذا الصدد ، والثانية : أن آلية تبلور متغير المواطنة ومفهومها لم يكن واحدا فى الحضارات المختلفة وفى هذا الإطار ينبغى أن لا نسقط أسرى التطور والتصور الأوروبى لمفهوم المواطنة الذى تبلورت المواطنة فى نطاقه من خلال الصراع وإدماج الفئات الاجتماعية المهمشة حيث بدأ المفهوم ناقصا ثم أصبح أكثر اكتمالا الآن ، فى مقابل ذلك نجد أن الإسلام والحضارة التى استندت إليه قدم المفهوم كاملا منذ البداية فى أركانه الأساسية التى بلغها التطور الغربى بعد أكثر من قرنين من الزمان ، ومع ذلك فلم يظل المفهوم كاملا متكاملا كما هو بل تكالبت عليه متغيرات عديدة فرضت تآكله وتراجعه ؛ الأمر الذى يعنى أن المواطنة تعيش فى حالة أزمة على الصعيد العالمى والقومى على السواء وعلى الصعيد الحضارى.

أولاً : فى معنى المواطنة ومتغيراتها الفاعلة

يتشكل تعريف المفهوم عادة بعدة أبعاد أساسية ؛ ويتمثل البعد الأول فى التحديد اللغوى للمفهوم ؛ بينما يتمثل البعد الثانى فى التحديد الذى يفرض السياق الاجتماعى والثقافى والحضارى للمفهوم ؛ على حين يتصل التحديد العلمى للمفهوم بالتراث العلمى الذى ينتمى إليه ، ولا شك أن هناك علاقة بين هذه الأبعاد الثلاثة. بيد أن المسألة الجوهرية والهامة التى أشير إليها تتمثل فى أن العلوم الاجتماعية والإنسانية تواجه الآن ما يمكن أن نسميه بأزمة المفاهيم والتصورات ، وهى الأزمة التى يمكن نسبة جذورها إلى بعدين ، حيث يتصل البعد الأول بالتغيرات المتسارعة التى تقع على الصعيد القومى والإقليمى والعالمى حيث امتلكت هذه التغيرات قوة دفع ذاتية للانطلاق فى كل اتجاه ، وبعد أن كان الإنسان هو الذى يؤسس هذه التغيرات ويتحكم فى مسارها فإنه لم يعد أمامه الآن سوى التكيف معها. بحيث نجد أن هذه التغيرات المتتابعة لعبت دوراً فى إعادة بناء أو تشكيل المتغيرات الواقعية ، بحيث سقطت خاصية التطابق بين الرموز أو المفاهيم والمتغيرات التى تشير إليه وأصبحت مساحة عدم التطابق هى ذاتها مساحة بداية الانفصال بين المتغير الواقعى والمفهوم الذى يشير إليه ، الأمر الذى يفرض علينا إعادة تأمل مفاهيم العلوم الإنسانية حتى تصبح أكثر أمانة فى تحديد المتغيرات التى ترمز إليها ، بينما يستند البعد الثانى للأزمة التصورية أو المفاهيمية فى التراكم الفكرى الذى بدأ يتحقق على الصعيد العالمى فى مختلف النظم العقلية بخاصة العلوم

الإنسانية والاجتماعية التى لم تستقر تصوراتها أو مفاهيمها بعد ، ولقد ساعد على ذلك الثورة المعرفية التى أسستها تكنولوجيا المعلومات ، حيث تراكمت التصورات والمفاهيم التى تشير إلى متغيرات فى سياقات اجتماعية متباينة ، ومن ثم فمن الطبيعى أن يحدث تفاعل بين هذا التراكم المفاهيمى من شأنه أن يؤكد على تصور مفاهيم معينة والحاجة فى ذات الوقت إلى تطوير آخر حتى نصل إلى اتفاق شامل حول المفهوم الذى يعد رمزا لمتغير معين بغض النظر عن المتغير الذى يشير إليه هذا الرمز أو المفهوم الذى يصبح بعد ذلك أحد مفردات اللغة العلمية بامتياز.

وفى محاولة استكشاف تحديد مفهوم المواطنة بالنظر إلى البعد الأول وهو التحديد اللغوى للمفهوم ، فى هذا الإطار فإننا نجد أن هناك من يؤصل المجتمع العربى ويوظفه ليجعله معبرا خير تعبير عن مفهوم المواطنة ... فى العصر الحديث ، وبين من يعتقد أن الصياغة العربية تثير كثيراً من الإشكاليات وتأكيدا لهذا الموقف الأخير نجد أن تعريف المواطنة والمواطن فى اللغة العربية من الوطن أى المنزل الذى يقيم فيه ، وهو موطن الإنسان ومحله حسب ابن منظور فى لسان العرب ، ومن هذا المعنى نقل مفهوم الوطنية أيضاً ، ويؤكد هذا الفريق إلى أن الدخول السهل لكلمة المواطنة فى اللغة العربية فكلما جعل كلمة المواطنة تستعمل فى الوعى أو اللاوعى الجماعى بالمعنى العميق لها ؛ وغالبا ما انحسر معناها فى ذهن القائل والسامع بأبناء الوطن وأتباع القادة أو رعايا السلطان أو سفهاء العامة. وينتقد هذا الفريق مفهوم المواطنة ربما بسبب علاقته بمفهوم الوطنية الذى يشير إلى الانتماء ويعمق الولاء للوطن على حساب غير المواطنين من السكان فيه ، ويخلص إلى أن تجربة الإنسانية مع المواطنة تظهر أن هذا المصطلح ولو أن الكثير من البشر لم يعرف معناه ، ولم يعش مبناه لم يسمح حتى اليوم بنيل حقوق مشتركة متساوية وبوصفه كذلك فهو يشكل خطوة متأخرة بالنسبة لأطروحات الشرعية الدولية التى ترفض اعتبار المواطنة حالة خاصة ويدعو إلى انتقال المواطنة إلى عصر حقوق الإنسان عندما يصبح كل شخص مواطناً[1].

على خلاف هذا الموقف فى إطار اللغة العربية نجد نسبة غالبة من الباحثين العرب الذين لم يجدوا القصور الذى وجده الموقف فيما يتعلق بمفهوم المواطنة فى اللغة العربية حيث نجدهم يعبرون بمفهوم المواطنة خير تعبير أن المضمون المتضمن فى كلمة Citizenship يشير إلى ذلك عنوان كتاب خالد محمد خالد "مواطنون لا رعايا" وكتاب فهمى هويدى "مواطنون لا ذميون" ؛ حيث تشير كلمة المواطنة التى اختارها الباحثون العرب إلى أن استخدامها ظل مقرونا بالسعى إلى المساواة والمطالبة بالعدل والإنصاف بالنسبة لجميع من يحمل جنسية

الدولة ، وقد رأى المفكرون العرب أن مفهوم المواطنة فى العربية يقرب إلى الأذهان مضامين الأصل الإنجليزى ويربطه بفكرة الوطنية ذات الأهمية المركزية فى العمل المشترك بين جميع المواطنين من أجل النهضة الحضارية ومن أجل الاندماج الوطنى وبناء الدولة باعتبارها مؤسسة مستقلة عمن يحكمها ويتساوى جميع المواطنين فى القرب والبعد منها ويتمتعون جميعا بحقوق مدنية وسياسية واجتماعية كما يتحملون واجبات متساوية دون تمييز[٢].

وبلورة لذلك يؤكد أحد الباحثين العرب على ضرورة وجود أساسين من أسس المواطنة هما: المشاركة فى الحكم من جانب ، والمساواة بين جميع المواطنين من جانب آخر ، وقبل أن يصير لكل مصرى صفة المواطنة من خلال المشاركة فى الحياة السياسية[٣] ، ويؤكد الباحث على رسوخ مبدأ المواطنة من خلال كتابات رجال الفقه والقانون والدين[٤].

ويتصل بالتعريف اللغوى السابق للمفهوم فى اللغة العربية وهو المفهوم الذى بدأ ضيقا محدودا ثم اتسع ليتطابق مع نظيره الغربى فى اللغة الإنجليزية – التعريف العلمى الذى قدم لمفهوم المواطنة ، فى هذا الإطار تشير أحد التعريفات إلى المواطنة باعتبارها العضوية الكاملة فى دولة أو فى بعض وحدات الحكم ... والمواطنون لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولى المناصب العامة وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم[٥] ، وفى تحديد آخر تعرف المواطنة باعتبارها المكانة التى تيسر الحصول على الحقوق الأهلية والحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية[٦].

ويحدد أحد التعريفات المواطن بأنه الشخص الذى له حقوق التصويت وتولى المسئوليات السياسية والتمتع بالمساواة أمام القانون والحق فى الحصول على الخدمات والامتيازات الحكومية ، فى مقابل ذلك فإن المواطنة تعنى القيام بمجموعة من الالتزامات كطاعة القوانين ودفع الضرائب والدفاع عن الوطن[٧].

هذا ويحدد "مارشال" المواطنة باعتبارها المكانة التى تيسر الحصول على الحقوق والقوى المرتبطة بها[٨] ، وفى محاولة تفصيل هذه الحقوق يرى أنها تتشكل من الحقوق المدنية التى تضم حرية التعبير والمساواة أمام القانون ، والحقوق السياسية التى تشمل الحق فى التصويت والحق فى الانضمام إلى أية تنظيمات سياسية مشروعة ، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية التى تحتوى على الرفاهية الاقتصادية والأمان الاجتماعى[٩].

ويتمثل البعد الثالث فى تأثير السياق الاجتماعى والسياسى والثقافى على تحديد مفهوم المواطنة والمضامين التى تندرج تحته بغض النظر عن نطاقها ، وبرهن أنه ليس هناك تحديد

صارم للحقوق والواجبات التى تشكل مضامين مفهوم المواطنة ، إلا أن المجتمعات فى تطورها تمكنت من بلورة مفهوم المواطنة بحيث أسست نموذجا مثاليا لها ؛ وهو النموذج الذى أصبح يشكل مرجعية لتقييم الإنجازات التى تحدد مدى اكتمال المواطنة أو تقلصها وضيق نطاقها ، ويمكن القول بأن المجتمعات الأوروبية قد وصلت إلى المواطنة الكاملة من خلال الصراع والنضال التاريخى.

وترجع بداية الاهتمام بمبدأ المواطنة فى أوروبا بظهور الفكر السياسى العقلانى التجريبى وتزايد تأثيره نتيجة حركات الإصلاح الدينى وما تلاها من حركات النهضة والتنوير فى الحياة السياسية ، وقد تأثر هذا الفكر بروافد كثيرة تؤكد جميعها على تطبيق مبدأ مساواة الجميع أمام القضاء[١٠] ، بالإضافة إلى ذلك فقد قام الفكر السياسى والقانونى الجديد فى إطار الحضارة الغربية منذ القرن الثالث عشر حتى قيام الثورتين الأمريكية والفرنسية فى القرن الثامن عشر بصياغة مبادئ واستنبات مؤسسات وتطوير آليات وتوظيف أدوات حكم جديدة أمكن بعد وضعها موضع التطبيق تدريجيا تأسيس وتنمية نظم حكم قومية مقيدة السلطة من خلال حركات الإصلاح المصحوب بالانتفاضات الشعبية إن أمكن.

وجدير بالذكر أن عملية الانتقال التاريخية من الحكم المطلق إلى الحكم المقيد ومن وضع التابع إلى وضع المواطن لم تكن عملية سهلة بل كانت مخاضا عسيرا قطعت فيه رءوس ملوك وسالت على دربه دماء شعوب ، ويعود الفضل فى إنجاز ذلك التحول التاريخى إلى أن الناس فى دائرة الحضارة الأوروبية " غيروا ما بأنفسهم " من رضى بالتبعية إلى إصرار على المشاركة الفعالة التى تحقق مصالح الناس وتصون كرامتهم[١١].

على هذا النحو يؤكد كثير من الباحثين على أن المواطنة فى أوروبا لم تكن منحة ولكنها طلبت واكتسبت من خلال النضال السياسى للمشاركة فى عملية الحكم ويقتبس ندجوا Ndegwa من كل من فواراكر Foweraker ولاندمان Landman مؤكداً أن الحقوق المسلم بها ليست ثابتة ، ولا يمكن تحديد حقوق المواطنة باعتبارها توقعات معتادة ،ولكن يمكن النظر إليها باعتبارها صراعا يتمكن من تحقيق الحقوق فى مواجهة الدولة[١٢] ، وهو ما يعنى أن التاريخ الأوروبى والثورات المتنوعة التى وقعت لعب دورا أساسيا فى إنضاج مفهوم المواطنة، بحيث ظهر المفهوم فى أكمل حالاته باعتبار أن هناك من دافع عنه.

على خلاف ذلك نجد أن السياق العربى لم يكن به ما يدعم التطور التاريخى للمفهوم حتى بلورته. فنحن إذا تأملنا العالم العربى سوف نجد أن النزعة الأبوية متجذرة فيه وهى نزعة

لا تقر منح الحقوق بقدر ما تؤكد على الالتزامات. ولقد تصاعدت هذه النزعة الأبوية عن الأسرة حتى رأس النظام السياسى فهو الأب وهم الأبناء الذين عليهم الطاعة بغض النظر عن الحقوق التى تمنح لهم أو الالتزامات التى تفرض عليهم. بالإضافة إلى ذلك نجد أن النزعة الأبوية لا تعرف المساواة فهناك تفرقة بين الإناث والذكور فيما يتعلق بالحقوق والواجبات بين الصغار والكبار والجميع منشأ على تفاوت الحقوق والالتزامات. كما هو منشأ على الطاعة وقبول ما يعطى له أو يفرض عليه من الأمر الذى يتناقض تماما مع لزوميات مفهوم المواطنة .

وإذا كانت الدولة القومية فى الغرب قد لعبت فى نهاية المطاف دورا محوريا فى دعم فكرة المواطنة كنتيجة لصراع تاريخى طويل ومتتابع فإن الدولة فى العالم العربى لعبت دوراً مضاداً فى وأد أو عرقلة نمو مفهوم المواطنة ، فقد ساهمت أولوية السلطة أو الدولة على الفرد أو المواطن كما برزتها بعض المقاربات القومية ولا تزال فى تراجع البعد الديمقراطى فى هذا الفكر ، ومن ثم تهميش لمبدأ المواطنة إن لم يكن إهماله[١٣] ، على هذا الأساس فإننا لا نلحظ مكانا لمبدأ المواطنة فى المراحل الأولى لتشكل الفكر القومى ، وإذا كانت المواطنة هى تعريف للفرد فى مواجهة الدولة من زاوية الحقوق والواجبات فإنه يمكن القول بأن ميزان الحقوق والواجبات يمر فى مراحل متعددة ومضطربة قبل أن يصل إلى نقطة التوازن التى تحقق الاستقرار السياسى والاجتماعى الداخلى ، وإن هذا الميزان يكون مختلا لصالح الدولة فى مراحل نشوئها الأولى حيث تكون الواجبات المنوط تحققها بالأفراد تجاه دولتهم قيد البناء أكثر من الحقوق التى يتمتعون بها نتيجة انتمائهم الوجدانى والقانونى لهذه الدولة ، ثم يبدأ الميزان فى مرحلة لاحقة بالتعدل التدريجى وتصحيح الاختلال المؤقت ، تبعا لتدرج بناء الدولة وترسخ كيانها واكتسابها الثقة بنفسها وتراجع حدة المخاطر التى تهدد وجودها[١٤] .

استنادا إلى ذلك فإن الدولة العربية لم تساعد على تبلور مفهوم المواطنة نظرا لثلاثة اعتبارات ويتمثل الاعتبار الأول فى أنه نظرا لحداثة نشأة الدولة القطرية ومحاولة ترسيخ جذورها فى مواجهة فكرة القومية فإنها أكدت على واجبات المواطنين نحوها ولم تهتم كثيرا بالحقوق ، أولا لطابعها القهرى ، ولأنها فى مرحلة البناء كانت تهتم بتطوير ذاتها وبنائها ، وحينما اكتمل بناؤها فإنها بسبب قواعدها الأبوية استمرت فى طابعها القهرى الذى يفرض الواجبات دون أن يسلم بالحقوق ، ومن ثم فقد أعاقت تبلور مفهوم المواطنة.

ومن ناحية ثانية فإنه لأسباب عديدة استمرت ثقافة الدولة الأبوية بحيث تحولت إلى ما يمكن أن نسميه بنموذج الدولة المشوهة ، لعدم قدرتها على طرق سبيل النضج لظروف

عديدة ، منها غياب تداول السلطة وسيطرة البيروقراطية والانفراد بالقرار وكالة عن الجماهير دون تفويض ، وانتشار الفساد دون مساءلة ذلك بالإضافة إلى الاستناد إلى آليات القهر المتنوعة بحيث لعبت كل هذه الظروف دورها فى اختزال المواطنة.

ويشكل المجتمع الذى تنظمه الدولة الاعتبار الثالث الذى يمكن بالنظر إليه إدراك المتغيرات المسئولة عن تخلف حالة المواطنة ، فمن ناحية نجد أن المجتمعات العربية تخضع لما يمكن أن يسمى بحالة القهر الفائض سواء بسبب قهر النظام السياسى أو بسبب قهر الظروف الاقتصادية والمعيشية أو بسبب حالة الفقر التى يعيش فى إطارها نسبة تتراوح بين ٣٠-٤٠٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر ، هذا بالإضافة إلى ظروف الأمية وتخلف الوعى الاجتماعى والسياسى وجميعها ظروف تدفع بغالبية البشر إلى هامش المجتمع تعيش حالة من نصف المواطنة وتفرض عليها الالتزامات دون فرصة التمتع بالحقوق ، ومن الطبيعى أن تنصرف هذه النوعية من الجماهير إلى محاولة تأمين ما يؤمن البقاء على قيد الحياة ، فى مثل هذه الظروف يصبح الحق فى المواطنة الكاملة ترفا بعيد المنال.

ويكشف تأمل المعطيات التى توفرت عن هذه المصادر أو الأبعاد الثلاثة التى أشرنا إليها فى بداية رحلتنا التصورية لتحديد مفهوم المواطنة أن هناك مجموعة من الحقائق الأساسية التى ينبغى أن نأخذها فى الاعتبار فى حالة تناولنا مفهوم المواطنة ، ونعرض فيما يلى لبعض من هذه الحقائق :

- أن المواطنة من حق الأفراد الذين يشغلون مكانة معينة فى بناء المجتمع ولأن هذه المكانة نقطة ثابتة فى بناء المجتمع فإن هذه المكانة ترتبط بها مجموعة من الأدوار التى ينظم أداؤها حزمة من الحقوق والالتزامات التى يعد التمتع بها مقياسا أساسيا من مقاييس المواطنة ، وفى هذا الإطار فإننا نميز بين أسلوبين من أساليب شغل المكانة ، ويعرف الأسلوب الأول بأسلوب العزوة حيث تتحدد مكانة الفرد والأدوار التى عليه أن يقوم بها بواسطة جماعته ، وفى المجتمع الذى يوافق على هذا الأسلوب لشغل المكانة فإننا نجد أن المواطنة ناقصة ، فى مقابل ذلك نجد المجتمعات التى يشغل أفرادها مكانتهم استنادا إلى استحقاقاتهم وإنجازاتهم فإننا نجد أن المواطنة تكون غالبا متبلورة أو كاملة ، ومن ناحية لأن البشر يكونون متساوين فى شغلهم لمكانتهم وليست هناك أية تنظيمات وسيطة يمكن أن تخل بمبدأ المساواة.

على هذا النحو تعتبر المساواة معياراً أساسيًا من معايير المواطنة وهو المعيار الذى يتمتع الأفراد بموجبه بذات الحقوق وعليهم ذات الالتزامات ، استنادا إلى ذلك فإننا إذا تأملنا مبدأ

المساواة فسوف نجده من المبادئ المتكشفة ، بمعنى أن يظهر لهذا المبدأ فى كل مرحلة تاريخية جانب جديد أو أن المساواة تتسع فى كل مرحلة تاريخية لتستوعب فئة جديدة ، والعبيد فى مراحل تاريخية سابقة ، والمرأة فى مرحلة تاريخية جديدة ، ثم الأقليات التى كانت مستبعدة.

إذا كانت المواطنة تتضمن بعض المضامين الثقافية والاجتماعية والتاريخية فإن المواطنة على هذا النحو تصبح نتاجا لحالة التطور الاجتماعى التى بلغها المجتمع ، غير أن بلورة أو تحديد الحقوق والالتزامات المرتبطة بها تعد عملية من اختصاص الدولة ، ومن ثم يمكن القول بأنه إذا كان قانون التحول الاجتماعى من المتجانس إلى المتباين قد قاد إلى تبلور النظام السياسى والدولة فإنه قد أدى أيضا إلى تبلور مفهوم المواطنة ؛ وعلى هذا النحو يمكن القول بأن ظهور الدولة والمواطنة بشكلها الأكثر تطورا قد ارتبط أو تلازم مع تبلور وظهور الدولة القومية ومن ثم ينتمى الاثنان إلى ذات المرحلة التاريخية.

إن المواطنة على هذا النحو ترتبط بالمجتمع وإن لعبت الدولة دوراً بارزاً فى تحديد عناصرها وأركانها ، وذلك يرجع إلى أن المواطنة هى نتاج لتفاعل عناصر عديدة فى إطار جغرافى يشكل وطنا أو مستقرا لمجموعة من البشر ، وتراث مشترك ناتج عن تفاعلهم مع بعضهم البعض من ناحية ومع البيئة المحيطة من ناحية ثانية ، حيث تحتوى هذه البيئة على الدين والثقافة واللغة والخبرة التاريخية المشتركة. وهو ما يعنى أن المواطنة هى تعبير عن روح أمة تتجلى من خلال الفرد على ما يذهب عالم الاجتماع إميل دور كيم ، وذلك يرجع إلى أن المواطنة هى حقيقة كلية تربط المجتمع بحقيقة كلية تنتج عنه وإن كانت ترتبط بالدولة أيضا ولكنها لا تنتج عنها.

إن المواطنة هى حقيقة متكشفة فى اتجاهات عديدة تسعى دائما إلى بلوغ الاكتمال إذا استعنا بالتصور الماركسى لطبيعة الحقيقة التى تتطور تاريخيا. وفى كل مرحلة تفرض تصوراً عابراً وناقصاً حتى تبلغ حالة اكتمالها وبلوغها حدودها النهائية حتى تتحقق حقيقتها أو جوهريتها ، ذلك يعنى أن المواطنة تتجه إلى الاتساع النوعى ، فالمواطنة التى كانت تؤكد على الحقوق والالتزامات السياسية تجاه الدولة اتسعت لتضم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى البيئية ؛ فمن خلال التكشف النوعى نجد أن المواطنة فى كل مرحلة من مراحل التطور تضم أنواعاً جديدة من الحقوق ، بالإضافة إلى ذلك فقد يأخذ التكشف الطابع الفئوى بمعنى الاتجاه إلى تضمين أو شمول فئات اجتماعية جديدة لم تكن تتمتع بالمواطنة قبل ذلك ، فالفئات

التى كانت مستبعدة من المواطنة فى دولة المدينة الرومانية " العبيد والمرأة " تم استيعابها فى التطورات المتتابعة أو التكشف المتتابع لمفهوم المواطنة .

ككل الظواهر أو التجليات الاجتماعية من الممكن أن تنحرف المواطنة عن نمطها السوى أو نموذجها المثالى ، غير أن هذا الانحراف يظل حالة استثنائية عارضة ، أو أن تشير إلى حالة من الوجود البنائى غير المتوازن وغير المستقر.

فى الإطار تقع ظاهرة يمكن أن نسميها بالمواطنة المشوهة أو الناقصة حينما تصبح النظم السياسية استبدادية لا تسمح بالمشاركة الحقيقية برغم إعلاناتها وشعاراتها الديمقراطية ، أو ظاهرة التراجع عن المواطنة حيث تتحقق هذه الحالة حينما يتراجع أفراد المجتمع عن مرحلة الدولة إلى مرحلة ما قبل الدولة ، تحدث هذه الحالة إذا برزت مجموعة من الظروف التى تبرز هويات أو كيانات اجتماعية أقل من الدولة بحيث يصبح وجودها طاغيا على وجود الدولة الذى يضعف أو يتآكل بحيث تلعب هذه الكيانات أو الهويات دورها فى تحديد واجبات والتزامات الفرد لكونها قد أصبحت هى التى تشكل مرجعيته أو إطاره الاجتماعى ، أو قد يحدث ما يمكن أن نسميه بالمواطنة المزاحة ، حينما يحدث تناحر أو صراع بين البشر فى المجتمع الذى يتكون من جماعات متباينة وفق أية متغيرات إثنية ؛ فى هذه الحالة فإننا نجد أن الأفراد المختلفين فى صراعهم مع أعضاء الجماعة الأخرى أو مع الآخر تصبح جماعتهم هى مرجعيتهم ، وفى هذه الحالة تزاح المواطنة جانباً لتشكل هذه الحالة مرجعية ثانية أو ثانوية.

فى بعض الأحيان يحدث ما يمكن أن يسمى بتضارب أو تنازع المواطنات ، ويحدث ذلك حينما تتخلق أطر عادية أو معنوية يمكن أن تشكل إطاراً لتحديد الحقوق والالتزامات التى ينبغى أن تنظم إطار أو معايير تفاعل البشر ، على سبيل المثال فى العالم العربى والإسلامى نجد أن الدولة القومية حديثة العهد هى التى تشكل مصدر أو آلية تحديد الحقوق والواجبات على غرار نموذج الدولة الغربية ، غير أننا نجد أن مفهوم الأمة الإسلامية الذى قد يبلور شكلاً من أشكال النظام السياسى أو الدولة ، ومن ثم فالتراث الدينى للأمة الإسلامية يصبح هو الآخر مصدر لتحديد الحقوق والالتزامات ويشير إلى مفاهيم كالمشاركة والشورى ، وفى هذه الحالة يحدث ما يمكن أن يسمى بتنازع مرجعيات المواطنة ، وقد يطغى هذا الصراع لصالح أحد الأطراف أو قد يحدث شكل من أشكال التوفيق أو قد يظل الصراع بين مرجعيات المواطنة لفترة طويلة بسبب مشكلات كثيرة تهز استقرار الدولة والمجتمع معا.

إذا كان الصراع قد شكل الآلية التى تبلورت من خلالها الدولة والمواطنة فى أوروبا حيث ناضلت مختلف الفئات الاجتماعية تباعا بهدف الحصول على المواطنة الكاملة التى تشتمل على حقوق متنوعة[١٥] ، ولقد ساعدت قيم وثقافة المجتمع على ذلك ابتداء من حركة الإصلاح الدينى إلى ظهور التفكير العلمى إلى حركة التنوير ثم الثورة الفرنسية والصناعية . وكلما كانت ظروف مواتية لنمو المواطنة الأوروبية إلى حد كبير على خلاف ذلك وجد أن المجتمعات الشرقية والعالم العربى ما زالت الثقافة الأبوية هى التى تسيطر فيه استناداً إلى قوة التكوينات العائلية والإثنية فى إطاره هذا إلى جانب الطابع القهرى للدولة التى تطرفت فى استخدام القوة والقهر ليصبح وسيلة فرض شرعيتها للتغطية على حداثتها وهشاشتها ، وحينما تعرضت غالبية المجتمعات الآسيوية للاستعمار الذى تحالف مع الدولة فى قهر المجتمعات والشعوب ، ومن ثم فقد ظلت غالبية هذه المجتمعات تعيش حالة من الحرمان المطلق الذى تتوفر له الظروف من أجل التحول إلى حرمان نسبى مولدًا للرفض والتمرد من أجل السعى للحصول على الحقوق التى تشكل قاعدة المواطنة.

ثانياً : التكشف التاريخى لمتغير المواطنة

تعد المواطنة من المتغيرات التى تبلورت عبر تحولات تاريخية متتابعة منذ بداية المفهوم فى الحضارة اليونانية والإغريقية القديمة مرورا بالعصور الوسطى وعصر النهضة والتنوير وحتى عصور الثورات الكبرى التى أكدت على الحقوق الأساسية للإنسان فى أوروبا ، ثم العولمة التى سعت إلى التأكيد على هذه الحقوق وتوسيع نطاق فاعليتها حتى خلق مواطنة عالمية تتجاوز أو تتفاوض فى بعض الجوانب مع المواطنة القومية ، أحيانا يصبح التحول هادئا من المواطنة القومية إلى العالمية ، وأحيانا يمكن تشخيص التحول بأنه يعيش حالة أزمة وهو ما يمكن أن نسميه بأزمة المواطنة ، ارتباطا بذلك فسوف نحاول تطوير بعض القضايا من واقع التراث الإنسانى القائم بحيث تشكل هذه القضايا فى مجموعها إطاراً نظريًّا لفهم حالة المواطنة فى واقعنا المعاصر.

ارتباطا بذلك يكشف تتبع التطور التاريخى لمفهوم المواطنة عن وجود عدة مراحل تاريخية متتابعة تحرك عبرها المفهوم حتى وصل إلى حقيقته الجوهرية أو اقترب منها إذا جاز لنا أن نستخدم اللغة الماركسية ، وإذا كان هذا المفهوم قد تطور أساسا فى أوروبا فإننا نجد أن الغرب قد استفاد فى تطويره لهذا المفهوم من الفكر السياسى الإغريقى والفكر القانونى الرومانى كما استفادت أوروبا من جهود العرب وفق الشريعة الإسلامية الذى أكد على مبدأ المساواة[١٦] ،

وفى هذا الإطار ترجع البداية الأولى لتطوير مفهوم المواطنة باعتبار أنها تشير إلى عضوية المجتمع المحلى أو المشاركة فيه.

وعلى هذا النحو نجد أن الأشكال المختلفة للمجتمعات السياسية يمكن أن تتضمن أشكالا مختلفة من المواطنة ، وقد تبلورت هذه المبادئ البسيطة للمواطنة منذ ٢٥٠٠ سنة مضت من خلال كتاب السياسة politics ؛ إذ يكمن الاختلاف الكبير بين المواطنة فى دولة المدينة الإغريقية القديمة ونظيرتها فى الدولة الديمقراطية الحديثة فى نطاق المجتمع السياسى فى كل منهما ؛ ففى هذا الإطار تعنى المواطنة بالنسبة لأرسطو المكانة المتميزة للجماعة الحاكمة فى دولة المدينة ، بينما يتحدد أساس المواطنة فى الدولة الديموقراطية الحديثة فى القدرة على المشاركة فى القوة السياسية وممارستها من خلال عملية الاقتراع ؛ حيث تتضمن مشاركة المواطنين فى الدولة القومية الحديثة العضوية القانونية فى المجتمع السياسى استنادا إلى الاقتراع العام ؛ ومن ثم العضوية فى المجتمع المدنى المستند إلى حكم القانون ؛ فمكانة المواطنة بالنسبة لأرسطو تقتصر على ممارسة المشاركين ذوى التأثير للقوة ، على حين تتسع المواطنة القومية اليوم لتنتشر عبر المجتمع[١٧].

ويكشف رصد التطور الذى انتقلت من خلاله المواطنة المحدودة لدولة المدينة إلى المواطنة الشاملة حتى الدولة القومية عن وجود خطوط متوازية للتطور أسلمت إلى ما يسمى بالمواطنة الشاملة ، ويتمثل الخط الأول فى التطور باتجاه التكشف الكامل لمفهوم المواطنة فى الانتقالات التاريخية التى ميزت مراحل للتطور المجتمعى فى أوروبا.

وإذا كانت دولة المدينة الإغريقية قد شهدت المواطنة المحددة بمن يملكون السلطة أو الثروة ، فإنه فى الفترة التى عرفت بالعصور الوسطى وهى الفترة التى امتدت من عام ٣٠٠ إلى١٣٠٠م حدث تراجع واضح لمفهوم المواطنة ، فقد اندثرت التجارب الديمقراطية المحدودة فى دائرتى الحضارتين الإغريقية والرومانية من جهة ومن جهة أخرى بسبب توجه الحضارات السائدة آنذاك بما فيها الحضارة العربية الإسلامية الصاعدة إلى إقامة حكم ملكى غير مقيد[١٨]. ويمكن القول بأن مفهوم المواطنة قد وجد محطة تطوره التالية فى تشكل الدولة القومية الحديثة نتيجة للصراع بين الملوك والكنيسة لسعيهم لنزع حق السيادة منها وإقرار استقلال الملوك الخارجى إزاء البابوات والأباطرة[١٩].

ومنذ ذلك الوقت أخذ مبدأ التمثيل النيابى وما صاحبه من حكم القانون فى الانتشار جغرافيا والتحسن نوعيا فى دائرة الحضارة الأوروبية بفضل التجربة البريطانية ؛ إذ أصبحت

الشعوب تعتقد بحقها فى السيادة التى سبق أن خلعها الملوك من الكنيسة خلال مرحلة بناء الدولة القومية واحتكروها لأنفسهم ، وأصبح الشعب يطالب بأن تكون السيادة للأمة والسلطة للشعب ، وانقسم التطور الديمقراطى إلى مسارين:

مسار الإصلاح الذى مثلته التجربة البريطانية ، ومنحى العنف الذى مثلته الثورتان الأمريكية والفرنسية اللتان احتفظ رجالها بنظرية السيادة ، ولكنهم نقلوها بمميزاتها وخواصها من الملك إلى الأمة وجعلوا الأمة صاحبة السيادة بدلا من الملك[٢٠] ، وبالرغم من ذلك فإن المواطنة فى أوروبا ما قبل الثورة الصناعية كانت تقتصر على عدد محدود من البشر فى المجتمع ؛ حيث يتحدد للمواطنين بصفتهم ملاك الثروة من الذكور على حين أنكرت صفة المواطنة عن بقية السكان كالمرأة والأطفال والفقراء.وإن كان اتساع مبدأ المواطنة قد منع بناء الدولة القومية[٢١] .

ويتمثل البعد أو خط التطور الثانى الذى ساعد على تبلور مفهوم المواطنة فى مجموعة التطورات الفكرية التى وقعت فشكلت طاقة دافعة لتطور هذا المفهوم ؛ وفى هذا الإطار يعتبر عصر النهضة الأوروبية هو الفترة الجنينية لتبلور مفهوم المواطنة بمعناها الحديث ، وذلك نتيجة لاهتمام الفكر السياسى فيها بإعادة اكتشاف مبدأ المواطنة واتخاذه تدريجيا مرتكزا لبناء الدولة القومية ولتأسيس نظم سياسية حية وفعالة حققت قدراً متزايداً من الاندماج الوطنى والمشاركة السياسية الفعالة وحكم القانون ، الأمر الذى جعل من إقامة الدولة المتماسكة عبر الزمن - بصرف النظر عن حكامها - إمكانية عملية ، بفضل القبول الفكرى والتقبل النفسى لمبدأ المواطنة الذى شكل حجر الزاوية للمذهب الديمقراطى فى أوروبا الغربية[٢٢] ، وتحولت الدول فى دائرة الحضارة الغربية تدريجيا بمقتضى مراعاة مبدأ المواطنة إلى دول ديمقراطية.

بالإضافة إلى ذلك فقد لعبت حركة الإصلاح الدينى دوراً بارزاً فى الطريق إلى بلورة مفهوم المواطنة القومية ، فبالإضافة إلى أنها أضعفت السيادة الكنسية كقاعدة لأحد أشكال المواطنة حينئذ فإنها أطلقت عقال الحركة العلمية التى شكلت أساسا لعصر التنوير الذى تضمن كتابات روسو ومنتسكيو وكثيرين غيرهما ، حيث تبلور كل ذلك فى نوع من الفكر السياسى العقلانى التجريبى[٢٣] .

وقد كان من نتاج التطور على هذا البعد استنباط مبادئ ومؤسسات وأدوات حكم جديدة ، وأمكن بعد وضعها موضع التطبيق تدريجيا تأسيس وتنمية نظم حكم قومية مقيدة السلطة ، والجدير بالذكر أن عملية الانتقال التاريخية من الحكم المطلق إلى الحكم المقيد ومن

وضع التابع إلى وضع المواطن لم تكن سهلة بل كانت مخاضا عسيرا قطعت فيه رءوس ملوك وسالت على دربه دماء شعوب[٢٤] ، وهو ما يعنى أن الدولة القومية باعتبارها المستوى الرئيسى للهوية والمصالح المشتركة لم تكن هى التى منحت المواطنة بل إن الأفراد والجماعات هم الذين ناضلوا طلبا للمواطنة من خلال الصراع السياسى ، وهى الصراعات التى أدت إلى أن الدولة أصبحت هى المصدر الوحيد لحماية وتدعيم حقوق الأفراد والجماعات ؛ فقد ساعدت الصراعات السياسية على إعادة تحديد العلاقات بين الدولة والمجتمع ، ونتيجة لذلك تطورت الحقوق المدنية المتمثلة فى الحقوق الأساسية والمساواة أمام القانون والحقوق السياسية مثل الحق فى التنظيم لتحقيق الخير العام والحق فى الرفاهية الاقتصادية والأمن باعتبارها من خصائص المواطنة ، وقد أدى التركيز على الحقوق إلى رفع المواطنة إلى مستوى الحقوق الاقتصادية والثقافية ، وبصورة عامة فقد أتاحت المكانة السياسية والقانونية للبشر أن يعاملوا وأن يعاملهم الآخرون بنفس القدر فى المجال العام ، وعلى هذا النحو يتحقق نوع من العدالة الاجتماعية وبمنح الأعضاء الحقوق التى تجعل كلًّا منهم مساوياً للآخر. وفى هذا الإطار نجد أن على الأفراد والجماعات التزاماً أن يعامل كل منهم الآخر على نفس القدر من المساواة وأن تكون لهم نفس الفرص فى عملية ممارسة السلطة[٢٥].

ويتمثل البعد الثالث الذى توازن فاعليته مع البعدين السابقين لتبلور مفهوم المواطنة بوقوع بعض الأحداث أو الظروف التاريخية التى ساعدت على تحقق ذلك ؛ ويشكل ظهور الدولة القومية أحد المتغيرات التى لعبت دوراً فى تبلور مفهوم المواطنة ، وإذا كان تشكل الدولة القومية قد تحقق نتيجة الحرب على جهتين : الكنيسة لإزاحة سيطرتها وتحرير رعاياها ليكونوا مواطنين فى دولة ، ولقد كانت إقطاعيات الأمراء هى الجبهة الثانية التى حاربت الدولة على جبهتها وساعدها فى ذلك اختراع البارود الذى تفوق على قلاع الأمراء الحصينة ، ومن ثم تحرير التابعين لأمراء الإقطاع وتحويلهم إلى أعضاء متجانسين فى مجتمع كبير ومواطنين فى دولة بحيث يمكن القول بالتزامن بين تبلور الدولة القومية والمجتمع العام بمعنىSociety والمواطنة فى معية واحدة[٢٦].

وتعد الحاجة إلى المشاركة السياسية هى المتغير الثانى الذى لعب دوراً أساسياً فى استكمال تشكل الدولة الحديثة وانعكس ذلك على مزيد من التأكيد أو التبلور لمفهوم المواطنة فقد شغلت المشاركة السياسية مكانة بارزة فى تكوين الدولة الحديثة ، وذلك عندما أصبحت علاقة الدولة أو الملك مباشرة مع السكان أو الشعب ، وأعد المسرح السياسى لتطبيق فكرة

سيادة الشعب تطبيقا حيا حركيا حيث يسلم فى إطارها بأن الشعب مصدر السلطة السياسية. فى إطار الدولة القومية أصبح الشعب يعتبر الدولة دولته ويطالبها بمرور الوقت بالاعتراف بحقوقه[٢٧].

ويتصل المتغير الثالث بحاجة الملوك إلى إيرادات كافية تدفعهم إلى فرض وتحصيل مزيد من الضرائب ، الأمر الذى لم يكن يسير دون وجود تمثيل لدافعى الضرائب أو المؤثرين فى دافعيها ، تقنع دافعى الضرائب بدفعها وتراقب سبل صرف تلك الضرائب ، ومن هنا ساد القول "لا ضرائب بدون تمثيل"[٢٨]. تأكيدا لذلك أن المشاركة السياسية تحققت فى دول الشمال الأوروبى الفقيرة نسبيا مثل الدول الإسكندنافية وبريطانيا بسبب حاجة الملوك إلى الاعتماد على شعوبهم فى تحصيل الضرائب ، وبالتالى تشجيعهم على الإنتاج وزيادة قدرتهم الضريبية من خلال السماح بمزيد من المشاركة السياسية واستتباب الأمن الاجتماعى ، هذا بينما تأخرت المشاركة السياسية فى دول أوروبا الجنوبية وعلى الأخص اسبانيا والبرتغال بسبب قدرة الملوك على ملء خزائنهم من ذهب المستعمرات فى أمريكا ، وقد شكل حكم القانون وصولا إلى المساواة أمامه المتغير الرابع الذى ساعد فى إرساء دعائم المواطنة المعاصرة ، حيث بدأ حكم القانون ينتشر ويتسع نطاقه فى العصر الحديث عندما بدأت الدولة القومية فى أوروبا تهتم بإصدار القوانين العامة التى أصبحت تنظم علاقات البشر السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الأقل بقدر ما ينظمها السيف[٢٩].

ونتيجة لفاعلية المتغيرات السابقة حدث تحول فى مفهوم المواطنة فى دائرة الحضارة الأوروبية من المفهوم التقليدى الذى استمد جذوره من الفكر السياسى الإغريقى والرومانى إلى المفهوم المعاصر للمواطنة الذى يستند إلى فكر عصر النهضة والتنوير وأطروحات حقوق الإنسان والمواطن والدعوة لأن يكون الشعب مصدر للسلطات ، وبذلك ترسخ مبدأ المواطنة وأقر كحق ثابت فى الحياة السياسية واتسع نطاق ممارسته تدريجيا باعتباره أحد الركائز الأساسية للعملية الديمقراطية[٣٠].

ويكشف تأمل المسيرة التاريخية لمفهوم المواطنة عن ملاحظتين أساسيتين: الأولى أن مفهوم المواطنة لم يتشكل دفعة واحدة وإنما قد تحرك تاريخيا واستكمل كيانه عبر المراحل التاريخية المتتابعة وهبط من كونه مفهوما مقصورا على الصفوة إلى كونه محددًا بامتلاك القوة بغض النظر عن طبيعة القوة أيا كانت طبيعة القوة إلى أن ضم العامة وخلق حالة من المساواة الشاملة فى نطاقه بالإضافة إلى ذلك فقد اتجه التطور التاريخى للمفهوم إلى استيعاب عناصر أو

جوانب جديدة تستند إلى حزمة جديدة من الحقوق والواجبات. غير أنه وإن لعبت الدولة دورها فى بلورة جملة الحقوق والواجبات فإن تطور هذه الحقوق والواجبات يستند إلى الحالة التى بلغها تطور المجتمع بالأساس.

وتشير الملاحظة الثانية إلى تباين انتماء المواطنة فى المراحل التاريخية المتتابعة ؛ فقد بدأت المواطنة باعتبارها نوعا من الانتماء للمكان حيث عاش الإنسان فى مكان معين لا يستطيع فراقه وينتمى إليه ، ثم أضيف بعد الجماعة إلى بعد المكان بعد ذلك وأصبح الانتماء موجهًا إلى الجماعة والمكان معا وحينما تطورت الجماعة وكبرت فقدت تجانسها واقتصرت المواطنة على البعض دون البعض الآخر ، ثم تطور الأمر إلى مرحلة جديدة حيث لعب الدين والكنيسة مرجعية للمواطنة وحينما تفجر الصراع بين الدولة والكنيسة وتراجعت الأخيرة برزت المواطنة مرتبطة بالدولة القومية معبرة عن الأمة التى شكلت مرجعية للدولة والمواطنة معا.

ثالثاً : شروط المواطنة ومقوماتها الأساسية

ساعد التطور التاريخى لمتغير المواطنة والمفهوم المعبر عنه إلى تبلور بناء هذا المتغير ، بحيث تضمن هذا البناء مجموعة من العناصر الأساسية التى يشير مدى توفرها إلى اعتبار ذلك مقياساً على مدى اكتمال المواطنة أو اختزال بعض جوانبها ؛ وفى هذا الإطار يعتبر اكتمال نمو الدولة ذاتها بعداً أساسياً من أبعاد نمو المواطنة ويتحدد نمو الدولة بامتلاكها لثقافة الدولة التى تؤكد على المشاركة والديمقراطية والمساواة أمام القانون ، على هذا النحو نجد أن الدولة الاستبدادية لا تتيح الفرصة الكاملة لنمو المواطنة ، وذلك باعتبار أنها تحرم قطاعاً كاملاً من البشر من حقهم فى المشاركة ، أو أن الدولة ذاتها قد تسقط فريسة حكم القلة التى تسيطر على الموارد أو المصادر الرئيسية للمجتمع ، ومن ثم تحرم بقية البشر من حقوقهم فى المشاركة ، أو الحصول على أنصبتهم من الموارد ، الأمر الذى قد يدفعهم إلى التخلى عن القيام بواجباتهم والتزاماتهم الأساسية ،وهو ما يعنى تقلص مواطنتهم بسبب عدم تحقق ارتباط المواطن بجملة الحقوق والالتزامات التى ينبغى أن تتوفر له[٣١] ، بالإضافة إلى ذلك فإن عدم اكتمال نمو الدولة ، أو ضعفها قد يدفع بعض الجماعات الوسيطة إلى أن تكون هى مصدر الولاء والانتماء ولو على حساب الدولة ، ومن الطبيعى أن يؤدى بعض الجماعات بدرجة معينة إلى تراجع الدولة ، تراجع المواطنة ذاتها ؛ وهو ما يعنى وجود رابطة عضوية بين اكتمال نمو الدولة ، واقترابها من النموذج المثالى للدولة الحديثة والمجتمع القوى المتماسك وبين اكتمال نمو المواطنة فى مستوياتها الكاملة غير الناقصة.

ويتحدد المقوم أو الشرط الثانى للمواطنة فى ارتباط المواطنة بالديمقراطية.. وذلك باعتبار أن الديموقراطية هى الحاضنة الأولى لمبدأ المواطنة ، فى هذا الإطار ، تعنى الديمقراطية التأكيد على مركزية الفرد فى مقابل اختزال مركزية الجماعة كما تعنى أن الشعب هو مصدر السلطات إضافة إلى التأكيد على مبدأ المساواة السياسية والقانونية بين المواطنين بصرف النظر عن الدين أو العرف أو المذهب أو الجنس[٣٢]. وحتى تكون المواطنة فعالة فإنه من الضرورى أن يتوفر لها قدر من الوعى المستند إلى إمكانية الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة، بحيث تصبح هذه المعرفة أو المعلومات قاعدة للقدرة على تحمل المسئولية ، كما تشكل أساس القدرة على المشاركة والمساءلة[٣٣].

فى هذا الإطار فالديمقراطية وكذلك المواطنة ليست مفاهيم مطلقة ، ولكنها تتشكل بحسب قيم الحضارات وعقائد المجتمعات وتجارب الدولة فى التطبيق ، وهو ما يعنى مرونة المفاهيم المعبرة عن متغيرات الديمقراطية والمواطنة شريطة أن لا تنزلق المرونة إلى حد الإخلال بالشروط الأساسية للديمقراطية ومن ثم المواطنة[٣٤] ، وما دمنا نتحدث عن الديمقراطية فى علاقتها بالمواطنة فإنه من الضرورى الإشارة إلى ما يمكن أن يسمى بالمواطنة المفتوحة التى لا تستبعد أحداً من المشاركة الكاملة فى التفاعلات الحادثة فى المجتمع[٣٥] ، ذلك يعنى أن المواطنة المفتوحة تشكل قمة التطور الذى يمكن أن تبلغه المواطنة.

ويتحدد المفهوم الثالث للمواطنة فى اعتبارها تستند إلى تمتع المواطنين بكافة الحقوق السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وهو ما يعنى قيام عقد اجتماعى يؤكد على أن المواطنة فى الأمة هى مصدر كل الحقوق والواجبات ، وأيضاً هى مصدر لرفض أى تحيز فيما يتعلق بالحقوق والواجبات وفق أى معيار ، سواء كان الجنس أو الدين أو العرق أو الثروة أو اللغة والثقافة ، وفى نطاق ذلك فإنه من الضرورى تأكيد التلازم بين الحقوق والواجبات القانونية والسياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وذلك حتى تتحقق الديمقراطية الكاملة ، وفى هذا الإطار يتطلب التأكيد على المواطنة التأكيد على المساواة والعدل الاجتماعى فيما يتعلق بتوزيع الفرص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وبطبيعة الحال السياسية ، وذلك لا يتحقق بطبيعة الحال بدون إجراء تعديلات جوهرية فى الأبنية التى تدعم وتحمى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٣٦]. وفى هذا الإطار يخالف مارشال بصورة أساسية كل من هوبهوس والفكر الليبرالى بعامة فيما يتعلق بالقضية التى يؤكد فى إطارها أن حقوق المواطنة ليست مشتقة منطقياً من الحقوق المدنية ، وبخاصة حقوق الثروة ، وإذا كانت النظرية الليبرالية تؤكد على إمكانية إدراك أو تفسير الحقوق الاجتماعية وبالمثل

الحقوق السياسية بالنظر إلى الحقوق الاجتماعية المتصلة بالثروة الخاصة ، وهى الحقوق التى يمكن توسيعها لتضم الأشخاص من الطبقات غير المالكة للثروة باعتبار النظر إلى طاقة العمل من حيث كونها ثروة لمالكها ، كما تؤكد على ذلك النظرية الليبرالية بداية من جون لوك فى القرن السابع عشر ؛ حيث رأى مارشال عدم الحاجة إلى ذلك أى على عدم اعتبار حقوق معينة مترتبة أو ناتجة عن حقوق أخرى ، فأنماط الحقوق المختلفة ترتبط بصورة مباشرة ومستغلة بالمواطنة[٣٧] ، وأن ظهور أنماط الحقوق المختلفة إنما يرجع إلى التكشف المتصاعد لمتغير المواطنة وزيادة الوعى بحدودها.

ويعتبر الفرد البالغ العاقل أحد المقومات أو العناصر الأساسية لمتغير المواطنة. وذلك باعتبار أن هذا الفرد يخضع لعملية التنشئة الاجتماعية والثقافية والسياسية التى تقوم بها مؤسسات المجتمع المختلفة بإشراف الدولة وسيطرته. بحيث تساعده عملية التنشئة فى حالة اكتمالها على أن يستوعب أهداف الجماعة وتراثها ويعبر عن مصالحها. ويتماشى مع الجماعة دون أن يذوب فى إطارها ، وعلى هذا النحو يصبح البالغ الراشد هو المساحة التى يلتقى عليها توازن الحقوق والواجبات ، وهو التوازن الذى يؤدى تجسده الواقعى بالمستويات الملائمة إلى تعميق مفهوم المواطنة ، على هذا النحو يؤكد شنبر Schnapper أن الأمة تواجه الآن تناقضاً أساسياً يتمثل فى أنه إذا كانت الديمقراطية تستند إلى مبدأ يؤكد على ضرورة أن يكون المواطنون قادرين على ممارسة حقوقهم فى المشاركة ، فإن ذلك لا يتطلب المساواة الصورية فقط. بل يتطلب درجة من المساواة الواقعية فى الظروف الاجتماعية والاقتصادية . وعلى هذا النحو يقود منطق المشاركة الديمقراطية حتماً إلى تأسيس دولة الرفاهية ، وذلك من شأنه أن ينعش المنطق النفعى الذى يؤكد على الإعلاء من شأن مصالح الفرد فى مقابل التقليل من شأن المشروع السياسى للأمة ، حيث ينظر البشر إلى الدولة باعتبارها وسيلة لإدارة الاقتصاد وتوزيع المنافع الاجتماعية ، وفى هذا الإطار تتآكل العواطف أو المشاعر العامة ، وهو ما يعنى أن هناك اتجاهاً نحو عدم التسييس الذى يشكله بدوره تهديداً للأمم الديمقراطية[٣٨]. حيث تراجعت الأمة إلى مجرد رابطة عاطفية ، يمكن أن تخلف معنى ذاتياً على وجود البشر[٣٩].

ويعد إشباع الحاجات الأساسية للبشر فى أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية أحد المقومات الرئيسية للمواطنة ، وفى هذا الإطار تواجه المواطنة أزمة إذا فشلت الدولة فى القيام بالتزاماتها المتعلقة بتهيئة البيئة الملائمة لتحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للبشر ، وفى هذا الإطار فإن التحول إلى اقتصاد السوق والعمل وفق سياسات

التكيف الهيكلى قد دفعت إلى زيادة مستويات الفقر والتهميش الاجتماعى[٤٠] ، مثالاً على ذلك فقد استبعدت أعداد متزايدة من قطاع الاقتصاد الرسمى إلى القطاع غير الرسمى ، وتزايدت أعداد أطفال الشوارع فى السياقات الحضرية ، كذلك انخفضت معدلات الالتحاق بالتعليم والحصول على الفرص التعليمية ، وتآكلت فرص البشر فى الحصول على الرعاية الصحية الملائمة ، وهو ما يعنى أن حياة كثير من المواطنين تعيش حالة أزمة ، ذلك فى مقابل اتجاه القوة الاقتصادية والسياسية إلى التركز فى يد القلة التى تمتلك كل الفرص. حيث تؤدى كل هذه الظروف إلى نفى المواطنة. فقد أدت عمليات الاستبعاد من المشاركة السياسية ، وكذلك حالة الإفقار فى مقابل التركز الاقتصادى المتزايد إلى عجز المواطنين عن المطالبة بحقوقهم ، وكذلك المطالبة بضرورة أن تعنى الدولة بالتزاماتها فى مواجهة المجتمع[٤١].

ومن الطبيعى أن يؤدى عدم إشباع الحاجات الأساسية للبشر إلى ظواهر عديدة تشير فى مجملها إلى تآكل الإحساس بالمواطنة ، وهى الظواهر التى تبدأ بالانسحاب من القيام بالواجبات ، ما دامت الحقوق قد تآكلت ، مروراً بعدم الإسهام أو المشاركة الفعالة على كافة الأصعدة ، وكذلك الهروب من المجتمع والبحث عن مواطنة جديدة ، أو التمدد على الدولة والخروج عليها ، والاحتماء بجماعات وسيطة ، أو أقل من الدولة ، بحيث تشير كل هذه الظواهر إلى تآكل المواطنة بسبب تآكل إشباع الحاجات الأساسية المتنوعة للبشر فى المجتمع.

رابعاً : المواطنة على خلفية الطبقة والجماعة الإثنية

تعد متغيرات الأمة والطبقة والجماعة الإثنية من المتغيرات المتعايشة فى المجتمعات المعاصرة ، وفى ذات الوقت من المتغيرات التى لها علاقة بالمواطنة. فى هذا الإطار فإننا إذا تأملنا مفهوم المواطنة فسوف نجد أنه ارتبط كما أشرت بالدولة القومية ، التى شكلت بعد نضجها واكتمالها من ناحية أساساً لنمو روح المواطنة وتجاوز الوعى الكلى بها لأى نوع من الوعى الجزئى المتعلق بالطبقة أو بالجماعة الإثنية ؛ والتى أدى تبلورها وقوتها إلى تراجع التكوينات الاجتماعية الأقل عن أن تكون مرجعية للولاء أو الانتماء الاجتماعى غير أن الطبقة الاجتماعية والجماعة الإثنية برغم ذلك ما زالت وستظل قائمة فى عالمنا المعاصر.

وتتحدد طبيعة العلاقة بين المواطنة والطبقة الاجتماعية من خلال التطور الاجتماعى الذى أدى من ناحية إلى توسيع المواطنة فى الدولة الحديثة عبر البناء الاجتماعى بكامله ، وهو الأمر الذى يعنى أن كل البشر فى المجتمع متساوون كمواطنين أمام القانون ، ومن ثم فليس لشخص امتياز على آخر ، غير أنه برغم شمول مبدأ المواطنة كل الأفراد المنتمين للطبقات

الاجتماعية المتباينة ، فإن امتياز البعض طبقياً على البعض الآخر فى مجتمع المواطنة الذين لهم عضوية فيه ،ومن ثم جعل مواطنتهم غير فعالة لتحقيق مساواتهم مع الآخرين مالكى الامتيازات[٤٢].

ويخلص ماركس بتأكيده أن الدولة قد ألغت بطريقتها الخاصة التمييز القائم بين البشر على أساس المولد أو المكانة أو التعليم والمهنة ، حينما أعلن أن المولد والمكانة والتعليم والمهنة ليست أساساً للتمييز السياسى ، وحينما أعلن أن كل عضو فى الشعب هو عضو مشارك فى السلطة السياسية بغض النظر عن التمييز الذى قد تفر منه المعايير السابقة ، وحينما تتولى الدولة صياغة العناصر أو المعايير التى تشكل الحياة الاجتماعية للبشر من وجهة نظرها ، وبرغم ذلك فإننا نجد أن الدولة توافق على أن تؤكد المهنة والتعليم والثروة الخاصة طبيعتها بطريقتها الخاصة ، وإذا كانت الدولة قد افترضت بقاءها فإنها تكون بعيدة عن الإقدام على إلغائها[٤٣].

وبرغم تأكيد ماركس على تبلور المواطنة باعتبارها تشكل إنجازاً تاريخياً وخطوة كبيرة إلى الأمام فى سياقها التاريخى إلا أنه أصر على أن مجرد التحرير السياسى من خلال المواطنة ليس كافياً لتحقيق التحرير الإنسانى العام الذى يتحرر فى إطاره البشر من القوة الطاغية للثروة الخاصة والنظم المرتبطة بها.. ومن ثم فإن نواحى قصور المواطنة التى ظهرت عبر التحول السياسى يمكن تجاوزها من خلال الثورة الاجتماعية التى يمكن أن تطيح بالأسس الطبقية لكل أشكال عدم المساواة بين البشر فيما يتعلق بالقوة أو الظروف الاجتماعية التى يعيشون فى إطارها[٤٤] ، وفى معالجة ذلك يرد تأكيد مارشال على أن المواطنة تعمل على دمج التفاوتات المهنية ؛ لأنها تجعل الدولة مسئولة عن تقديم بعض الخدمات الأساسية التى تقلل من حدة الصراعات الطبقية ، هذا بالإضافة إلى أن الطبقة العامة قد أسست الاتحادات والنقابات العمالية ، التى أصبحت من خلال التفاوض والمساومة مع أصحاب العمل وسيلة لرفع المكانة الاجتماعية والاقتصادية للعمال المنتظمين فيها ؛ بعبارة أخرى فإن ممارسة أعضاء الطبقة العاملة لحقوقهم بتأسيس هذه الاتحادات فيه تأكيد أن لهم حقوقاً اجتماعية معترفاً بها[٤٥] ، بالإضافة إلى ذلك يؤكد مارشال على أن المواطنة الاجتماعية قد اتجهت إلى تقليص التفاوتات الاجتماعية وبخاصة تلك المرتبطة بعمليات السوق ، وعلى هذا النحو لم تعد قيمة الأفراد فى السوق هى التى تحدد دخولهم الحقيقية ولكن الدولة قد شاركت فى ذلك ، وهو ما يعنى أن مارشال لم يذهب إلى القول بأن المواطنة تلغى النسق الطبقى ولكنها تفرض تعديلاته عليه ، وهو ما يعنى أن مارشال قد أدرك تأثير المواطنة على بعض جوانب التباين الطبقى ، ومن ثم

على الولاء والاستياء الطبقى ، وكلاهما له تأثيره على وقوع الصراع الطبقى وطبيعته ، وقد رأى مارشال إمكانية ذلك لأنه لم يدرك المواطنة بالنظر إلى أبعادها القانونية والسياسية فقط ، ولكن بالنظر إلى أبعادها الاجتماعية ، وذلك يعنى أن مارشال - على ما تذهب بعض التفسيرات قد قدم نظرية تعمل على تكامل الطبقة العاملة مع النظام الرأسمالى من خلال التأكيد على تطور المواطنة وتأثير الحقوق المتضمنة فيها على تقليص التناقض الطبقى والصراع الطبقى مثلما أن للمواطنة المعبرة عن الأمة علاقة بالطبقة والصراع الطبقى فإن لها علاقة بالجماعة الإثنية كذلك.

بداية يحدد سيتون واطسون Seton Watson الأمة باعتبارها مجتمعاً من البشر الذين تسود بينهم روابط التضامن أو الاتحاد ، كما تسود بينهم ثقافة مشتركة ووعياً قومياً يرتبط بوجودهم، على خلاف ذلك تحدد "الإثنية Ethnicity" باعتبارها إحساس الانتماء للجماعة ، وهو الإحساس الذى يستند إلى الأفكار المتعلقة بالخبرة والثقافة والتاريخ والأصل المشترك ، وعلى هذا النحو تعد الإثنية حقيقة ثقافية على عكس العرق أو السلالة الذى له طبيعته البيولوجية ، وفى العادة نجد أن التمييز بين الجماعة الإثنية والأمة ذو طبيعة عملية ويستند إلى فكرة السيادة ، وفى هذا الإطار تصبح الجماعة الإثنية التى تسيطر على إقليم محدد أمة وتؤسس دولة قومية ، وفى هذه الحالة يصبح النظام القانونى والاقتصادى المشترك مكملاً للثقافة والتاريخ المشترك[٤٦] ، وفى هذه الحالة فإن المواطنة تتطابق حينئذ مع الهوية الإثنية.

وإذا كانت الحالة السابقة تعكس حالة الأمة المتجانسة إثنيا ، فإن الوضع لا بد أن يختلف فيما يتعلق بالأمة التى تضم جماعات إثنية متباينة. بحيث إنه إذا كان لكل جماعة إثنية هويتها ، فإن الأمة لا بد أن تؤكد على مواطنتها فى مواجهة هذا التشرذم الإثنى ، وفى هذا الإطار نجد أنفسنا فى مواجهة أسلوبين لفرض المواطنة: ويتمثل الأسلوب الأول فى قيام الجماعة الإثنية المسيطرة بفرض ثقافتها على الجماعات الأخرى كأساس لتحديد طبيعة المواطنة ، وقد تلجأ لتحقيق ذلك إلى تحديد لغة الأقليات ومدارسهم وأعيادهم الاحتفالية ، كما تفعل تركيا الآن فى مواجهة الأكراد كجماعة إثنية ، والثانى يتمثل فى الأسلوب التدريجى الذى يسعى إلى تحقيق الاتفاق بين أطراف الأمة ، حيث تنمو الجماعات الإثنية مع بعضها من خلال التفاعل الاجتماعى والاقتصادى ، الأمر الذى يساعدها بعد ذلك على تطوير لغة ونظم اجتماعية مشتركة كالمدارس ودور العبادة والخدمة العسكرية ، التى تشكل قواسم مشتركة تستند إليها المواطنة الشاملة[٤٧] التى تشترك فى نتائجها أعضاء الأمة بغض النظر عن خلفياتهم الإثنية.

غير أنه إذا كانت الأمة هى التى تسيطر فى النهاية على التنوعات الإثنية بآلية المواطنة ، فإن الجماعة الإثنية التى ينتمى إليها الأفراد يمكن أن تكون لها قوتها - كما لاحظ "إيك Eke" ، فى مواجهة الدولة. وهو الأمر الذى يشير إلى وجود أفراد المجتمع متأرجحين بين مجالين عامين ؛ مجال الدولة ومجال الجماعة الإثنية ، وكما هو حادث فى بعض المجتمعات الأفريقية التى تتشكل من جماعات إثنية فإننا نجد أن البشر يتوقعون حقوقاً من الدولة غير أنه يعتقدون أنه لا واجبات للدولة عليهم ، فى مقابل أن ذات البشر يدركون أن لجماعتهم الإثنية واجبات عليهم وإن كانوا لا يتوقعون أن يحصلوا منها على حقوق. ومن الطبيعى أن يؤدى وجود هذين المجالين العامين إلى تأسس اتجاهات متباينة نحو مفهوم المواطنة ، ومن ثم فقد يؤدى إلى اندلاع الصراعات السياسية[٤٨] التى تحتم بها القارة الأفريقية ، والتى تشير فى النهاية إلى عدم تبلور الوعى بالمواطنة العامة التى تتجاوز الهويات الإثنية.

خامساً : المواطنة على خلفية التطور الحضارى

إذا كنت قد أشرت فى فقرة سابقة إلى أن المواطنة حقيقة تكشفت تاريخيا ومن ثم فهى محكومة بطبيعة التطور الذى قطعته ، ومن ثم فهى - وإن بدأت حقيقة محدودة وضيقة - قد شملت فى النهاية كل فئات المجتمع ، بيد أننا نستطيع القول بأن مسيرة المفهوم المتكشفة وقعت فى الحضارة الغربية فقد بدأت جزئية وانتهت حقيقة كلية كاملة ، على عكس هذا التطور وقدمت الحضارة الإسلامية المفهوم فى البداية كاملا ومتكاملا ثم حدثت له اختزالات بعد ذلك حينما أغفل المسلمون بعض جوانب إطارهم المرجعى فتحول فى كثير من الأحيان فى بعض المجتمعات الإسلامية إلى مفهوم مختزل للمواطنة غريب عن المفهوم الذى قدمته الوثائق لدينهم وعلى ذلك تحرك أو تطور المفهوم فى حركة عكسية بين الحضارتين الغربية والإسلامية.

ونحن إذا أوجزنا حالة المفهوم فى الحضارة الغربية فسوف نجد أن المفهوم لم يتشكل متبلورا مرة واحدة ولكنه على نحو ما أشرنا علم نفسه تاريخيا حتى اكتمل ، وهناك مجموعة من الخصائص التى ميزت التطور التاريخى للمفهوم وتتمثل إحدى خواص التطور الغربى للمفهوم فى انفصاله عن المرجعية الدينية ويتجلى ذلك من خلال بُعدين : الأول : أن الصراع بين الكنيسة والدولة وانتصار الأخيرة على الأولى ربط مفهوم المواطنة بالدولة فلم يعد الفرد أحد رعايا الكنيسة بل مواطنا فى دولة. والثانى : أن التطور الأوروبى دفع إلى ربط المواطنة بالدولة وتحريرها من مرجعية أى تنظيمات وسيطة - والكنيسة والطائفة الدينية من أبرزها -

وتتمثل الخاصية الثانية فى أن اكتمال مفهوم المواطنة بالمعنى الغربى كان على حساب إلغاء الجماعات الوسيطة سواء كانت ذات طبيعة عائلية أو إثنية أو دينية ، بحيث يصبح الفرد متخليا عن هذه التكوينات الوسيطة ليصبح عاديا أمام الدولة التى تتولى تنشئته وفق أسس مواطنة شاملة.

من هنا فإن ظهور تنظيمات اجتماعية أيا كانت طبيعتها وتأكيد انتمائه لها يعد إضراراً بمبدأ المواطنة بالمعنى الغربى. ومن ثم كانت الدعوة إلى المساواة فى مواجهة أسس المواطنة التى تتشكل من الحقوق والالتزامات. وتشير الخاصية الثالثة فيما يتعلق بتطور مفهوم المواطنة على الصعيد الغربى إلى أن هذا التطور كان ذا طبيعة صراعية حيث تحققت المواطنة نتيجة للصراع الاجتماعى الذى قادته الأمة مع الدولة بصورة جزئية وتدريجية الفئة تلو الأخرى حتى تمتعت كافة الفئات الاجتماعية بالمواطنة وفى ذلك يؤكد "نجوا Ndegwa" مقتبسا من "فوراكير Foweraker" و"لاندمان Landman" أن المواطنة لم تكن امتيازاً أو حقوقاً تمنح حسبما يؤكد التاريخ والنظرية السياسية بل تم النضال والمطالبة بها من خلال الصراعات التاريخية التى استهدفت المشاركة فى السلطة. فحقوق الأفراد فى المواطنة لم تتحدد بواسطة التوقعات المعيارية ولكن أمكن تخيلها باعتبارها تحققت من خلال النضال ضد الدولة حيث أصبح العقد الاجتماعى صحيحا حينما لا يكون بين الحاكم والمواطنين كأطراف ولكن بين المواطنين وبعضهم البعض لتنصيب الحاكم(٤٩).

ولم يكن ذلك هو الصراع الوحيد لتبلور مفهوم المواطنة بل صاحبته صراعات فرعية قامت على خلفية الصراع الرئيسى ومن هذه الصراعات الصراع المتعلق بنظم الحكم التى تتصل بها المواطنة ، وفى هذا الإطار يبرز مبدآن متعارضان لتصور المواطنة. وقد قدم نجوا وأوساغا أفكارا هامة فى هذا الصدد. فقد أشار نجوا إلى وجهتى النظر الليبرالية والمدنية للنظام الجمهورى حيث أشار إلى مجموعتين من القيم المتعارضة كأساس للمواطنة والتى تجعل من المواطنة تحديا كبيرا لمشروعات الدولة القومية(٥٠).

بالإضافة إلى ذلك نجد أوساغا يقتبس من "بندكس Bendix" ما يشير إلى مبدأين آخرين متعارضين يتصلان بالمواطنة وهما مبدآ "التمثيل الاستغنائى Plebiscitarian" و"الوظيفى Funcational" . ففى حين يؤكد مبدأ التمثيل الاستغنائى على علاقة الأفراد المباشرة بالدولة ويشير مبدأ التمثيل الوظيفى إلى أن العلاقات بين الفرد والدولة تتوسطها الجماعات التى ينتمى إليها الفرد فى المجتمع المدنى. وفى هذا الإطار يعمل التمثيل الاستغنائى على دعم

شمولية المواطنة التى يكون فى إطارها كل المواطنين متساوين رسميا ويتمتعون بحقوق وواجبات متساوية ، فإن التمثيل الوظيفى يدعم المواطنة غير المتساوية وربما المتعارضة طالما أن مكانة المواطنين والحقوق التى يتمتعون بها ترتبط بدرجة ما بمكانة الجماعات التى ينتمون إليها على سلم التدرج الاجتماعى والسياسى[٥١]. وهو ما يعنى فى النهاية أن نمو مفهوم المواطنة فى السياق الأوروبى كان ذا طبيعة صراعية بالأساس.

على خلاف ذلك نجد تطور المفهوم فى الحضارة العربية الإسلامية. فى هذا الإطار يمكن القول بأن مفهوم المواطنة فى الحضارة العربية الإسلامية قد مر بثلاث مراحل وتشكل المفهوم فى كل مرحلة بطبيعة خاصة وتمتد المرحلة الأولى فى المرحلة السابقة على الإسلام. ولقد ظهرت البدايات الجنينية لمفهوم المواطنة فى الحضارات الزراعية فى الشرق فى المرحلة السابقة على الإسلام وكحضارة سومر وآشور وبابل وحضارات الصين والهند وفارس وحضارات الفينيقيين والكنعانيين والفراعنة والإغريق والرومان[٥٢] ؛ حيث استجابت الحكومات الملكية التى سادت هذه الحقبة بدرجات متفاوتة لمطالب بعض الفئات الاجتماعية التى تعتمد عليها مثل النبلاء والكهنة والمحاربين ، ومنحتها درجة من المساواة أعلى من غيرها من بقية السكان. كما أن الحكمة قد هدت بعض الملوك فى الحضارات الزراعية - مثل حمورابى[٥٣] - إلى أهمية إقامة الشرائع وإصدار القوانين التى تنظم الحياة وتحدد الواجبات وتبين الحقوق ، وذلك من أجل تحقيق قدر من الاستقرار والسلم الاجتماعى من خلال إقامة النظام وتحقيق قدر من المساواة أمام القانون بين من يعتبرهم النظام متساوين[٥٤].

فإذا قمنا بتطبيق نطاق الدائرة واقتصرنا على الحياة القبلية العربية السابقة على الإسلام لوجدنا توفر قدر من المشاركة السياسية للمواطنين الرجال الأحرار ، ويعود ذلك إلى ما يتطلبه تماسك القبيلة وعلاقات القبائل المتحالفة من مشاركة فى اتخاذ القرارات الجماعية الخاصة بهم ، وقد كان أكثر ألقاب شيخ القبيلة استخداما هو السيد ويتم استخدام السيد بانتخاب حر بين الأفراد الذكور وليس بالوراثة ، ويوصف حكم القبيلة العربية التقليدية الذى امتد عبر التاريخ بأنه حكم يكون فيه الشيخ أولاً بين متساويين عليه أن يتشاور مع ناسه فى الشئون العامة[٥٥].

وتحت تأثير هذه الصيغة القبلية للمواطنة برزت مجالس الشعب فى الدولة القتبانية فى اليمن القديمة حيث وجدت مجالس للقبائل إلى جانب العرش وكانت القبائل المختلفة تمثل فى الهيئات التشريعية المتعددة. كما كانت مجالس القبائل تجتمع إذا حدثت بعض الظروف السياسية التى تستلزم انعقادها ، وكذلك إذا أريد تغيير بعض النظم الاقتصادية ، وتصدر

القوانين والأنظمة من مجالس القبائل وفى مجلس الدولة وباسم الملك[٥٦] ، وقد هيأت هذه التقاليد العربية القبلية لأن يبرز فى مكة نوع من حكم المدينة منذ أن ثبت "قصى" رئاسته على مكة ونظم شئون المدينة.

ومن ضمن تنظيمات قصى المهمة أنه جمع بطون قريش وألف من رؤسائهم مجلسا يعرف "بالملأ" وجعله برئاسته ؛ وكان هذا الملأ ينظر فى شئون الكعبة وأمور التجارة وتجهيز القوافل التجارية ودخول الحروب وعقد الاتفاقات والمعاهدات ، كما أسس قصى دار الندوة وأقام فى مكة حكومة خاصة غير مطلقة السلطة كان له فيها منصب السدانة واللواء ، وعندما كان الإسلام على وشك الظهور قام فى مكة حلف الفضول الذى كان يتدخل لنصرة المظلوم سواء كان من أهل مكة أو من زوارها ، وقد شهد الرسول ﷺ فى صباه هذا الحلف وقال عنه فيما بعد لو دعيت به فى الإسلام لأجبت[٥٧].

ويمكن أن نسمى ما سبق فى الجزيرة العربية أنه من إرهاصات المواطنة الذى جاء بها الإسلام كاملة ، وذلك استنادا إلى ما يحمله الإسلام من نظرة إنسانية شاملة للوحدة الإنسانية والمساواة فى الحقوق والواجبات والذى تشير إليه الآيات الكريمة ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟﴾ الآية ، وقوله سبحانه : ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ...﴾ الآية[٥٨] ، وقوله تعالى : ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ...﴾ الآية. وقد انطلق الإسلام فى نظرته للمساواة من أن السلم هو العلاقة الأصيلة بين الناس ، ومن ثم فإذا احتفظ غير المسلمين بحالة المسلم فهم والمسلمون فى نظر الإسلام إخوان فى الإنسانية ويتعاونون على خيرها العام ولكل دينه يدعو إليه بالحكمة والموعظة الحسنة[٥٩].

إلى جانب المساواة فقد كانت مبادئ العدل والقسط والإنصاف من المبادئ الجوهرية التى أكدها الإسلام وجاءت بها آيات القرآن الكريم كقوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ﴾[٦٠] و ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾. وقد كان أمر الله بالعدل أمرا عاما دون تخصيص بنوع دون نوع ولا طائفة دون طائفة ، لأن العدل نظام الله وشرعه والناس عباده وخلقه يستوون أبيضهم وأسودهم ذكرهم وأنثاهم مسلمهم وغير مسلمهم أمام عدله وحكمته[٦١].

يأتى أخيرا وليس آخرا مبدأ الشورى والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ليؤكد إلى جانب المساواة بين الناس فى الحقوق والواجبات والحكم بالعدل والقسط والإنصاف ، فضلا عن

التكافل الاجتماعى بين جميع المسلمين باعتبارهم إخوة ، ويأتى ليؤكد الكثير من أسس تحقيق مبدأ المواطنة ليس بالنسبة للمسلمين فقط وإنما لكل غير المحاربين من أهل دار الإسلام مسلمين وغير مسلمين[٦٢] ، وهو ما يعنى أن الحضارة الإسلامية أكدت على مبدأ المواطنة إلى جانب الأخوة الإسلامية. وارتباطا بذلك يذكر آدم ميتز فى دراسته عن الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى أن المسلمين كانوا أكثر تسامحا مع طوائف النصارى من الدولة الرومانية الشرقية[٦٣] ، ويذهب وليم سليمان قلادة إلى محاولة تأصيل هذا المبدأ من خلال قوله " إن استخلاص حقوق الإنسان الدستورية له طبيعة دينية وتعددية ظهرت فى صحيفة المدينة التى وضعها الرسول ﷺ وجعلت من الجماعة المختلفة فى الدين أمة واحدة[٦٤].

ارتباطا بذلك فإننا نجد أن الإسلام والحضارة الإسلامية قدمت مفهوماً شاملاً للمواطنة لا يقصى منه أحدًا لا بسبب اختلاف الملة أو الدين أو النوع أو العرق وبرغم التنوع والتعددية التى يكون عليها البشر إلا أن الانتماء للأمة واحد* ، غير أننا إذا تأملنا واقع المجتمع العربى والإسلامى فسوف نجد أن هناك تآكلاً قد حدث للمفهوم الشامل للمواطنة كما أكده التراث الإسلامى ، ولقد بدأ التآكل تحت وطأة الدعوة للقومية العربية. إذ ركز المفكرون القوميون العرب الأوائل على إعادة بناء الأمة العربية وتوحيدها ومن ثم فقد أكدوا على مطالبة الأفراد بالقيام بواجبات هائلة فى ذلك الاتجاه وفى نطاق ذلك لم يلق هؤلاء المفكرون بالاً لأهمية الحقوق التى هى من نصيب الأفراد التى أرجئت حتى تتأكد الدولة العربية الكبرى حينئذ يمكن أن يتحولوا إلى مواطنين لهم حقوق.

---

* ذلك يدفعنا إلى التأكيد على أن الإسلام اتجه فى توجهاته الأساسية إلى فرض المواطنة الكاملة لتحل محل المواطنة الناقصة. فقد تبنى الإسلام الآليات العديدة لعتق العبيد وتحويلهم إلى مواطنين أحرار ومن أصحاب المواطنة الناقصة إلى أصحاب المواطنة الكاملة ، كذلك بالنسبة لأصحاب الديانات الأخرى لم يجد الإسلام فى إختلاف الدين مبرراً للمواطنة الناقصة ، ومن ثم فمفهوم الأقليات لا معنى له فى الحضارة الإسلامية ، وإلا اعتبر ذلك إخلالا بجوهر الإسلام ذاته ، وإذا كانت الثقافة العربية قد فرضت مكانة متدنية للمرأة لكونها ثقافة انطلقت من جاهلية القبيلة العربية والتى فرضت على المرأة مكانة متدنية على عكس مكانة الرجل التى نظرت إليه باعتباره فارس القبيلة المدافع عن حياتها بينما المرأة هى المعرضة للسبى الذى يجلب العار للقبيلة. ومن ثم كان الوأد للتخلص من السبى أو العار المحتمل ، وهو ما يشير إلى أن المرأة لم تكن تتمتع بنفس حقوق الرجل أو المواطنة الكاملة. وحينما جاء الإسلام ألغى الوأد ورد للمرأة كرامتها وحقوقها الكاملة أى المواطنة الكاملة كالرجل ، فالناس سواسية كأسنان المشط. وإذا كانت بعض الدول الإسلامية قد أكدت على حق المرأة فى العمل وتولى الوظائف العليا والعامة كالرجل فإن ذلك كان استنادًا إلى مضامين الوثائق الأساسية للإسلام.

وإذا كان الفكر القومى قد أرجأ الحديث عن المواطنة لحين تشكل الدولة العربية استنادا إلى اضطلاع الأفراد بواجباتهم فى هذا الاتجاه حتى تتأكد الدولة فيحصلوا على حقوقهم فإن أصحاب الفكر القطرى قد أرجأوا إلى أجل غير مسمى قضية الاعتراف بالمواطنة الكاملة. وإذا كانت الدولة القومية فى الغرب قد أكدت وجودها من خلال صراع صريح مع الكنيسة من ناحية ومع أمراء الإقطاع من ناحية ثانية ، وصاحب ذلك نمو مواطنة البشر الذين تحرروا من الكنيسة من ناحية ومن الإقطاع من ناحية ثانية فإن الدولة العربية أصيبت بحالة من الفصام فى مواجهة الدعوة القومية ، وفى العلن تؤكد على الدولة القومية ولكنها فى الواقع تعمل فى اتجاه تعميق الدولة القطرية وحتى تضمن الصفوات نمو هذه الدولة فإنه كان من المنطقى أن تعمل على قهر المطالبة بأية حقوق للبشر التابعين لهم الذين كان هواهم مع الدولة القومية الكبرى. وفى الدولة القطرية تحولت الزعامة القبلية أو الحزبية إلى زعامة مستبدة ترعى نمو الدولة القطرية على حساب الدعاوى القومية ، ومع طغيان أنماط الحكم المستبدة فى الأقطار العربية المستقلة حديثا وبداية ترسخها منذ عقدى الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين وتوارى عمليا مبدأ المواطنة وبخاصة فى ظل (وتبرير) ضغط جدول الأولويات على الدولة الناشئة والطرية العود[٦٥].

وإذا كان نمو الدولة القومية فى الغرب قد تحالف مع نمو المواطنة على حساب إلغاء أو تآكل التنظيمات الوسيطة فإن نمو الدولة القومية فى الشرق العربى قد تحالف مع التنظيمات الوسيطة على حساب نمو أو تطور مفهوم المواطنة ، يتضح ذلك من بروز ظاهرتين حيث تتمثل الظاهرة الأولى فى نمو المواطنة الحزبية والحزب القومى إذ كان ينشد الدولة العربية الكبرى ، والحزب القطرى إذ كان ينشد تأسيس الدولة القطرية المجزأة ، وفى هذا الإطار حدثت مماهاة بين الفرد القومى أو القطرى وبين الفرد الحزبى بحيث ظهر ما يمكن أن يسمى بالمواطنة الحزبية وهى مواطنة شائهة لأنها عملت على انقسام المجتمع إلى حزبيين وذميين ، الأولون على الرغم من كونهم أقلية تمتعوا بالأهلية الكاملة بحسب التصريف الحزبى للمواطنة والآخرون وهم الأغلبية كانوا ناقصى الأهلية والمواطنة وبالممارسة العملية وبواقع الحرمان من الامتيازات والتعرض الدائم لخطر البطش من قبل الفئة الأولى[٦٦].

ولقد تفاقم الإجحاف بحق الأغلبية حينما تحول الحكم القومى المفترض إلى حكم طائفى أو عشائرى ارتد إلى صيغ عصبوية ما قبل حديثة وقاد إلى نشأة ما يمكن أن يسمى بالمواطنة الحزبية القبلية. وقد أعاد هذا النوع من المواطنة المشوهة أيضا إلى تقسيم المجتمع إلى أقلية جديدة حاكمة أكثر ضآلة من حيث الحجم من الأقلية الحزبية تعبر عن تقاطع أو عشيرة

الرئيس مع الطبقة المتنفذة من الحزب الحاكم وليس الحزب كله ، ضد غالبية حاسمة لكن مقموعة هى بقية الشعب المحروم من امتيازات طبقة الحزب والقبيلة[٦٧].

تشوه آخر قد حدث فى مجتمعات القبيلة الدولة ففى العرب ودول كثيرة أسستها قبائل بحيث أصبحت القبيلة هى قاعدة الدولة. وإذا كانت القبيلة القاعدة قد استعانت بالتحالف أو الغلب بالقبائل الأخرى حتى تأسست الدولة فإنها بعد تأسس الدولة فصلت نفسها كقبيلة حاكمة لأبنائها امتيازات بالمولد وحرمان بقية أفراد المجتمع من ذات الامتيازات ؛ ومن ثم فقد تخلقت مواطنة مشوهة مرتبطة بهذا الوضع حيث تمتع البعض بما يمكن تسميته بالمواطنة الفائضة التى تزيد فيها الحقوق التى يستمتع بها الفرد عن الواجبات فى مقابل المواطنة الناقصة التى تتسع فى نطاقها الواجبات فى مقابل ولا حتى نذر يسير من الحقوق.

وتتجذر هذه المواطنة المشوهة فى المجتمع حينما يتحول البعض إلى أمراء وملاك للمجتمع بحق تاريخى بينما تبقى الأغلبية بعيدة ومعزولة عن هذه الامتيازات وتستجدى بعضها من الفئة الأولى : ومن شأن هذا النمط من المواطنة المشوهة أن يضعف انتماء أو ولاء الطرفين لكل من الدولة والمجتمع أحدهما بسبب عجزه الناتج عن الترف عن الدفاع عنها والآخر بسبب قنوطه وحرمانه من أدنى حقوقه فى إطارها.

ويعتبر موضوع الأقليات من الموضوعات ذات العلاقة بمفهوم المواطنة وفى هذا الإطار فإن تحيز الأغلبية لذاتها وحصولها على حقوق تتجاوز حصول الأقلية على هذه الحقوق يعتبر تشويها لمفهوم المواطنة ، والساحة العربية متخمة بالأقليات العرقية كالأكراد فى العراق وسوريا والبربر فى المغرب العربى والجنوبيين فى السودان والخراطين والسود فى موريتانيا والأرمن والتركمان فى لبنان ، إضافة إلى الأقليات الدينية كالمسيحيين واليهود إلى جانب الأقليات الثقافية واللغوية ، وقد تتأسس جماعة الأقلية وفق أكثر من متغير أو معيار. وإذا كانت الأغلبية فى أحيان كثيرة قد تحيزت لنفسها فمنحت نفسها حقوقاً فائضة فى مقابل حرمان الأقلية من بعضها فقد أضر ذلك بمفهوم المواطنة وتجاوز الأمر أحيانا إلى تمزيق النسيج الاجتماعى للأمة ، وإذا كانت الأغلبية قد أضرب بعدم وعيها وتحيزها لمصالحها بالمواطنة فإن الأقلية قد استجابت بغير وعى كذلك حينما سمعت للدسيسة الأجنبية لديها بل واستخدامها من قبل القوى الأجنبية للإضرار بالوطن أو السيطرة عليه[٦٨] ، فى هذا الإطار تصرفت الأغلبية والأقلية والدولة عن غير وعى على السواء.

ويمكن القول بأنه قد طرحت حلول عديدة لجمع الأغلبية والأقلية على ساحة المواطنة من خلال البحث عن عقد اجتماعى جديد يصطنع آليات جديدة لتأسيس المواطنة الواحدة والمتجانسة ، وتتمثل الآلية الأولى فى البحث عن إطار ثقافى وأيديولوجى جديد لا يعير اهتماماً لمتغيرات أو معايير التقسيم إلى أغلبية وأقلية. مثال ذلك فقد رأى ميشيل عفلق فى الحل الاشتراكى أيديولوجيا وآلية لتفادى التصادم بين القوميات المختلفة فى دولة واحدة ففى الدولة الاشتراكية سوف تصبح الأغلبية جزءً من مشروع اجتماعى شامل يتجاوز الأقليات والجماعات ويستوعبها جميعا فى مجراه الرئيسى وينتفى فى إطاره الاستغلال الطبقى والتسلط القومى فى آن واحد[٦٩] ، هذا الحل يعنى التخلى عن الأطر الضيقة للجماعات إلى إطار أوسع وأرحب ، غير أن ذلك يستوجب إعادة تنشئة البشر فى المجتمع وفق قيم وعواطف الإطار الأعلى والأشمل وإضعاف قيم وعواطف الأطر الاجتماعية الضيقة والأقل وهو ما لم يحدث على الصعيد العربى.

وإذا كان الحل أو الآلية السابقة قد استند إلى البعد الأيديولوجى فثمة حل أو آلية أخرى تؤكد على القوة لإحداث الإدماج القومى كمدخل لتأكيد المواطنة الواحدة والمتجانسة ، فى هذا الإطار يؤكد ياسين الحافظ أن الطوبيين الحالمين هم الذين يعتقدون أن التقدم الثقافى والتطور الأيديولوجى الاجتماعى يحلان وحدهما مشكلة الاندماج القومى ومشكلة الأقليات. والواقع أنه لا بد من قدر مناسب من القوة لاستئصال الرواسب التاريخية العميقة الجذور ، وتغدو القوة أكثر فاعلية وجدوى وأقل إكراها بقدر ما تكون أكثر تحضراً وعقلانية وديمقراطية ، بحيث تخفف حدة معارضة الأقلية الأكثر محافظة وتفوقا من جهة وتشجع القطاعات أو الأقليات الأكثر انطلاقا وتندر على الانخراط فى سيرورة الاندماج القومى[٧٠] ، بيد أنه إذا استمرت العواطف والمصالح المنقسمة أو الموزعة على أساس غير عادل بين الأغلبية والأقلية فإن ذلك من شأنه أن يزيد من تراكم التوتر الذى قد ينفجر فى مواجهة القوة فإذا عجزت القوة عن مواجهة هذا التوتر والانفجار فإن الانقسام أو لنقل تمزق نسيج المجتمع وضياع معنى المواطنة حادث لا محالة.

ويعتبر جدل الوحدة فى التنوع هو الآلية الثالثة لتطوير مفهوم المواطنة وتعميق عواطفه عند البشر ، وتنطلق هذه الآلية بالأساس من منطلق أن المجتمع الصحيح يتشكل من مستويين : مستوى الجماعات ومستوى المجتمع : وإذا كان الطبيعى أن ينتمى الفرد إلى جماعة معينة عائلية أو عرقية أو دينية أو ثقافية فإن ذلك لا يتعارض مع انتمائه للمجتمع كله ، وفى هذا الإطار قد تحدث إحدى حالتين : الأولى : قد تنغلق الجماعة على ذاتها إما بسبب تخلف

الدولة والمجتمع بحيث لم تدفعا إلى فتح أبواب الجماعات على بعضها البعض أو بسبب إحساس جماعة أو أكثر فى المجتمع بقدر من الظلم الواقع عليها. الأمر الذى يدفعها إلى تطوير مشاعر واتجاهات سلبية تجاه الجماعة أو الجماعات التى يعتقد أنها مغتصبة لحقوقها ، ومن الطبيعى أن تؤدى هذه الحالة إلى اغتصاب مفهوم المواطنة وتراجعه من حدود المجتمع إلى حدود الجماعة، وذلك مدمر للمجتمع أو الوطن الشامل خاصة إذا كانت الدولة الضابطة للمجتمع ضعيفة ومهتزة التوازن وعاجزة عن إشباع حاجات البشر.

وفى نطاق الحالة الثانية يزدهر التنوع وتزدهر الوحدة معا ، وتحدث هذه الحالة حينما يعترف المجتمع بثقافات وعواطف الجماعات جميعها وأن يفتح أبوابها على بعضها البعض لتتفاعل بطبيعية ودون قهر ، وأن ترفض الدولة وتفرض على الجماعات أن لا تنغلق على ذاتها وأن تعتبر الانغلاق جريمة ، وأن ينشأ المواطن على معرفة بكل هذه الثقافات ، وإذا كان هناك اختلاف حاد بين بعض عناصر الثقافات فليحدث اعتراف متبادل به ولتتفق الجماعات على الاعتراف بما تقبله أى منها ما دام لم يضر مصالح إحداها ، وعلى أجهزة التنشئة فى الدولة والأسرة والتعليم والإعلام أن تؤكد على انفتاح الجماعات على بعضها وأيضا التأكيد على ما هو مشترك ، فما هو مشترك هو أساس المواطنة الواحدة والمتجانسة.

قد تكون الجماعة هى إطار الفرد ولكنها لا ينبغى أن تكون عزوته ، فعزوته تستند إلى الدولة التى تحقق الاستحقاق وفقا لقيم الإنجاز ، وذلك هو المدخل إلى المواطنة الحقيقية والواعية والشاملة.

خلاصة الأمر يكشف تأمل تطور مفهوم وحالة المواطنة بين الحضارة الغربية والإسلامية العربية عن تحرك فى اتجاه مضاد ومتناقض ، ففى نطاق الحضارة الغربية بدأت المواطنة ناقصة ثم تطورت باتجاه الاتساع أفقيا ورأسيا وأثناء ذلك سقطت الجماعات والتنظيمات الوسيطة باعتبارها عزوة أو أطراً لانتماء الفرد حتى تحققت المواطنة الكاملة على خلفية حقوق المواطن وواجباته فى مواجهة الدولة وفى إطار المجتمع.

ولقد حدث هذا التطور بفعل الصراع تارة وبفعل الوعى المتنور تارة أخرى وبفعل متغيرات أخرى فاعلة تارة ثالثة ، وعلى نقيض ذلك كان الأمر فى الحضارة الإسلامية حيث قدمت المواطنة كاملة وشاملة بلا نقصان منذ البداية فى الوثائق الأساسية للإسلام والقرآن والسنة ولكى يعمق الإسلام التأكيد على مفهوم المواطنة ألغى كل المؤسسات التى قد تحول دون تبلور المواطنة الكاملة فلا فرق بين البشر إلا بالتقوى ، والدين عند الله الإسلام أى

التسليم لله ، والناس سواسية كأسنان المشط ، وأمرهم شورى بينهم وقضى الإسلام على النزاعات القبلية والعرقية والدينية والثقافية الضيقة ودفع كل البشر إلى أخوة إنسانية رحبة ، كلكم لآدم وآدم من تراب. غير أن هذا المفهوم الشامل قد تآكل تارة بفعل انبعاث النزعات الشعوبية والقومية وتارة ثانية بفعل إحياء العصبيات القبلية والعرقية وتارة ثالثة ببعض الخصومات والخلافات الدينية ، متغافلين أن الأديان جميعا أفرع لشجرة واحدة لها جذر واحد .

سادساً : أزمة المواطنة على خلفية الدولة – العولمة

حسبما أشرت تبلور مفهوم المواطنة مرتبطًا بمفهوم الدولة القومية ، بحيث تلازم المفهومان إن ضيقًا وإن اتساعًا ، فإذا انكمشت حدود الدولة القومية نتيجة لحالات الانفصال أو الانقسام تراجعت حدود المواطنة كذلك ، حتى تتطابق وذات الحدود ، وإن اتسعت حدود الدولة القومية بسبب متغيرات دينية أو قومية أو مذهبية أو صيغة فيدرالية فإن نطاق المواطنة يتسع ليتطابق مع الحدود الجديدة[٧١] .

وإذا كانت المواطنة تاريخيًا تشكل جوهر بناء الدولة القومية ، حيث لعبت دورها فى تأكيد تكامل سكان إقليم محدد داخل نطاق مجتمع سياسى بعينه ، إضافة إلى تأكيد المساواة السياسية بينهم باعتبارهم مواطنين[٧٢] ، وأن الدولة هى التى لعبت تاريخيًا دورها فى بلورة بنية الحقوق والالتزامات المرتبطة بهذا المفهوم ، فإن الدولة القومية كذلك لعبت دورًا بارزًا فى لملمة النظام العالمى فى إطار ما يمكن أن يسمى بالدولة ، لقد نجحت الدولة فى تأسيس هذا العالم الجديد من خلال عدة مراحل ، بدأت المرحلة الأولى حينما اتجهت الدولة إلى تشكيل المجتمع ، وفرض التجانس الداخلى بين جماعاته ، وحينما نجحت فى هذه المهمة اتجهت تحت وطأة الاحتياجات المتنوعة للثورة الصناعية إلى استعمال مجتمعات أخرى ، سلبتها مواردها لكنها فى المقابل نشرت فيها منظومتها القيمية والثقافية ، وفتحت أبوابها على عالم جديد ، وفى المرحلة الثالثة حينما انسحبت الدولة المستعمرة من مستعمراتها السابقة ، لحق بها أبناء مستعمراتها وشكلوا جاليات أو جماعات كبيرة فى نطاقها جماعات إثنية من كل حدب وصوب هاجروا إلى المجتمعات المتقدمة – التى استعمرتهم سابقًا ـ على سبيل المثال بلغ عدد المهاجرين إلى أوربا فى عام ١٩٩٥م حوالى ١٩,٤ مليون مهاجر من الشرق الذى استعمر سابقًا[٧٣] .

وهو ما يعنى أن الدولة القومية أسست تفاعلاً عالميًا سواء على ساحة المستعمرات حينما ذهب أبناؤها لاستغلال ثرواتها أو على ساحتها حينما هاجر أبناء المستعمرات إليها بحثاً عن

فرص الحياة بعد أن أصبحت نادرة فى مجتمعاتهم ، الأمر الذى ألقى بظلال الشك على مفاهيم عديدة ، ومن بينها مفاهيم المواطنة.

والواقع أن تأملاً للواقع الحالى لمفهوم المواطنة يكشف عن هذا المفهوم بعد أن استقر فى طبيعته وحدوده ، أصبح الآن مفهوماً إشكاليًا ، أو أن المواطنة بسبب التغيرات الأخيرة على الصعيد القومى والعالمى أصبحت تعيش حالة بشعة ، أو أنها مواطنة فى أزمة. وإذا كانت الأزمة هى الحالة أو الوضع الذى يسبق الانهيار أو العافية فإن أزمة المواطنة على هذا النحو كذلك ، فإما أن تنهار مواطنة الدولة القومية فتتقلص وتتراجع إلى أطر أو حدود الجماعة الإثنية أو المجتمع المحلى ، وإما أن تكتسب العافية فتنفلت من الحدود القومية إلى إطار إنسانى رحب أكدت عليه كل الديانات ، ويؤكد التراث النظرى أن العالم يتجه إليه.

إذًا فالمواطنة تعيش الآن فى حالة أزمة ، بعض متغيرات هذه الأزمة داخلى بحت ، ينطلق من حدود الدولة القومية بالأساس ، ويعد اغتراب الدولة عن المجتمع أول المتغيرات الفاعلة فى هذا الصدد ، حيث لم يعد المجتمع أو الشعب يسيطر على الدولة ويقصى عن المشاركة فيها هذا بالإضافة إلى فشل الدولة القومية فى كثير من الأحيان عن حماية المواطنة الاجتماعية بأبعادها المختلفة مما دفع المواطنين إلى المطالبة بإعادة التفاوض أو مناقشة العقد الاجتماعي[٧٤] المؤسس للدولة ، أو المحدد لعلاقاتها بكل من المجتمع والأمة والمواطن.

ويعد فشل الدولة فى إشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها أحد أبعاد أزمة المواطنة ، ففى ظل نظام عالمى لم تعد الدولة قادرة على السيطرة الكاملة على مواردها أو إحكام فاعلية العدالة التوزيعية فى إطارها ، بل أصبحت الدولة متأثرة بالتدخلات والاختراقات والمتغيرات الخارجية الأمر الذى دفع فى أحيان كثيرة إلى انتشار حالة من الاستياء العام من قبل المواطنين داخل حدود الدولة القومية[٧٥] إما بسبب ارتفاع عدد السكان الذين يقعون تحت خط الفقر أو الفقر المدقع ، والذين بلغت نسبتهم تحت الخط الأول فى بعض المجتمعات العربية نحو ٤٠٪ من السكان ، إضافة إلى زيادة مساحة التهميش الاجتماعى والسياسى والثقافى ، الأمر الذى يعنى أن نسبة عالية من السكان يعيشون حالة أزمة المواطنة ، لأنهم لا يحصلون على الحقوق التى تيسر لهم القيام بواجباتهم أو التزاماتهم تجاه الدولة والمجتمع.

ويعتبر احتكار القلة للقدرات السياسية والاقتصادية للمجتمع أحد المتغيرات الرئيسية المؤثرة على المواطنة ، فاحتكار القلة لقدرات المجتمع يؤثر على المواطنة من ناحيتين ، فاحتكار القلة لقدرات المجتمع يدفع إلى ما يمكن أن يسمى بالمواطنة غير المتوازنة ، حيث يحصل

بعض أفراد المجتمع على امتيازات كثيرة دونما القيام بالواجبات المقابلة ، الأمر الذى يدفع أحيانًا تحت وطأة المصالح الأنانية إلى توسيع مساحة الحقوق حتى يتخطوا أثناء ذلك حدود ما هو مباح إلى منطقة الفساد ، الأمر الذى يخون عواطف ومشاعر المواطنة ، ويضعف روابط أفراد القلة بالوطن ، ومن ناحية أخرى فإن استئثار القلة بمقدرات الوطن يدفع الآخرين الذين لم يستمتعوا بهذه الفرص أو المقدرات إلى حالة من السخط الذى قد يتراكم فيقلص رابطة غالبية المواطنين بالوطن ، مما قد يدفعهم إلى الانزواء بعيدًا على هامش المجتمع ، حيث يعيشون بلا حقوق ، وبنذر يسير من الواجبات الأمر الذى يقلص مساحة المواطنة لديهم فيعيشون حالة من المواطنة الناقصة الذى يعنى أن المواطنة تعيش حالة أزمة ، وبالإضافة إلى المتغيرات الداخلية التى دفعت المواطنة إلى وضع الأزمة ، فهناك بعض المتغيرات الخارجية التى تلعب دورها فى دفع المواطنة إلى وضع الأزمة أو على الأقل دفعها إلى التحرر من الإطار القومى إلى إطار عالمى ، وعلى متصل القومى العالمى من المحتمل أن توجد درجات من المواطنة وهذه المتغيرات تنطلق بالأساس من العولمة التى أصبحت الآن تعيد تشكيل نظامنا العالمي. وإذا كان السياق الكونى للمواطنة يخضع لتغيرات جذرية ، فإن تأمل هذه التغيرات يكشف عن اتجاهين ، حيث يشير الاتجاه الأول إلى بداية ظهور بعض جوانب الغموض والالتباس فيما يتعلق بالمواطنة.. بيد أن هذه الجوانب ما زالت غير فعالة طالما أن السياق السياسى والاجتماعى على الصعيد القومى ما زال مستقرًا ومتماسكًا. أما الاتجاه الآخر فيرى أن الأزمة الحالية للمواطنة ترتبط إلى حد كبير بالتحديات التى تواجه الدولة القومية فى نهاية القرن العشرين ، حيث لم تؤثر هذه التحديات فقط على الدولة القومية الكلاسيكية فى غرب أوربا ، ولكن أيضًا على الدولة الحديثة فى شمال أفريقيا والدول الصناعية الحديثة فى آسيا وأمريكا اللاتينية(٧٦).

حيث تشير التصورات فى مجموعها إلى أن المواطنة فى العقد الأخير أصبحت موضع تساؤل ، وتخضع لحالة من إعادة التشكيل بسبب التفاعلات والتحولات الكونية(٧٧).

وإذا كانت العولمة قد جعلت عالمنا أكثر تماسكًا بسبب تكنولوجيا الاتصال والإعلام ، كما أنها تدفع عالمنا لأن يعمل وفق مشروع اقتصادى واحد ، تشغل الشركات المتعددة الجنسية مكانة القلب فيه ، فإن العولمة تدفع العالم من خلال آليات كثيرة لأن يصبح عالمًا واحدًا ومتماسكًا فى ذات الوقت تناضل الدولة القومية للحفاظ على سيادتها التى تتآكل بفعل آليات العولمة ومتغيراتها من ناحية ، ومن ناحية أخرى بفعل تراجع المواطنين إلى مرجعياتهم الإثنية والمحلية ، الأمر الذى يعنى أن مواطنة الدولة القومية تعيش حالة أزمة ترجع أسبابها لمتغيرات

عديدة. ويتمثل أحد هذه المتغيرات فى أن العوامل تشكك فى مسألة الاستقلال النسبى للدولة القومية التى تستند إليها المواطنة القومية ، هذا إلى جانب أن العولمة اخترقت مبدأ الإقليم كنطاق جغرافى وفضت الرابطة بين السلطة والمكان[٧٨] ، بالإضافة إلى ذلك فقد قلصت العولمة أيديولوجيا الثقافات القومية المحددة والمستقلة نسبيًا ، وذلك لأن كل دولة قومية فى العالم الآن أصبحت تتشكل من عديد من الجماعات الإثنية ، التى لها لغاتها وتواريخها ومواريثها المتميزة. بالإضافة إلى ذلك فإن التحسينات السريعة فى وسائل الاتصال والمواصلات قد أدت إلى حدوث درجة عالية من التفاعل الثقافى ، هذا إلى جانب أن صناعة الاتصال ـ كما أشرت ـ فرضت ضغوطًا هائلة على الثقافات المحلية والقومية[٧٩] . إضافة إلى ذلك فقد دفعت العولمة إلى زيادة متصاعدة فى حراك البشر عبر الحدود القومية ، حيث شهدت الفترة ١٩٤٥-١٩٨٠م معدلات هجرة السكان من كل الأنماط. كالهجرة الدائمة والمؤقتة ، وهجرات العمال ، واللاجئين المطرودين ، تدفقات الأفراد والعائلات ، الأفراد المؤهلين تأهيلاً عاليًا والعمال المهرة وغير المهرة ، ونتيجة لهذه الهجرات أصبح سكان المجتمعات المتقدمة أقل تجانسًا من الناحية الثقافية ، ومن الناحية الإثنية وأيضًا من ناحية اختلال العدالة التوزيعية للامتيازات[٨٠] ، فى هذا الإطار تثور تساؤلات كثيرة تتعلق بمواطنة هؤلاء المهاجرين ، أو أبنائهم سواء بالنسبة لمجتمعهم الذى هجروه ، أو بالنسبة للمجتمع الذى هاجروا إليه ، الذى دفع بعض المفكرين إلى التأكيد على أن المواطنة القومية تعيش حالة أزمة مظاهرها تفكيك الرابطة بين بعض المواطنين المهاجرين مع أمتهم التى كانت وطنًا ، وضعف الرابطة بين المهاجرين إلى دولة قومية جديدة هاجروا إليها ، ولتصبح بصورة كاملة وطنًا ، أو لم تكتمل مواطنتهم بعد فى إطارها ، هذا بالإضافة إلى بروز أشكال جديدة للمواطنة ، ابتداء من المواطنة العالمية التى كادت أن تصبح كاملة ، وحتى المواطنة المحلية أو الإثنية التى كادت أن تصبح نهاية المطاف ، وبين المواطنة العالمية والإثنية توجد مواطنات كثيرة ما زالت فى حالة تشكل ، وذلك يعنى أننا فى مواجهة مواطنة تخضع لحالة التشكل أو السيولة ، وهو الأمر الذى دفع بعض المفكرين إلى تأمل هذه الحالة فى محاولة لتقديم تشخيص لها ، فى هذا النطاق قدمت عدة وجهات نظر بعضها يؤكد على بداية ظهور المواطنة العالمية بينما البعض الآخر ما زال يتشبث بمواطنة الدولة القومية ، وبين ذلك مواقف عديدة.

وتتمثل وجهة النظر الأولى فى هذا الصدد فى مجموعة الأفكار التى قدمها "كينشى أوماى Kenichi Ohmac" والتى تشير فى مجملها إلى أن جوهر المواطنة والدولة القومية يخضع للتغير بفعل قوى العولمة التى لا تقاوم. فقد فرضت قوى العولمة تعديلات كثيرة على أنماط المواطنة

وتتصل وجهة النظر هذه بأفكار التكنوقراط المؤكدة على النزعة الإدارية ذات الطبيعة الكونية ، وأيضاً بالنظريات السياسية التى تركز على الدور المتنامى لمعايير حقوق الإنسان فوق القومية. بداية يؤكد "أوماى" أن سلطة فوق القومية قد تبلورت فعلاً ويسميها قوة الاقتصاد المتداخل Interlinked Economy (ILE) والتى تتشكل من ثلاثى الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وتعمل سياسة القوة الجديدة (ILE) على تأمين التدفق الحر للمعلومات والمال ، والسلع والخدمات ، وبالمثل الهجرة الحرة للبشر والمؤسسات ، ومن ثم يصبح على الحكومات التقليدية أن تشرع فى تأسيس إطار عمل جديد لإدارة عالمية Global Governance.

ارتباطاً بذلك يوجه الاقتصاد الكونى باختيارات الزبائن التى تفرض الانفتاح الكامل للاقتصاديات على بعضها البعض ، فى هذا الإطار تتمثل مهمة الحكومة فى إنهاء النزعة الحمائية ، كما تعمل وفق قناعة أن شعبها سوف يقود حياة كريمة إذا أصبح فى متناوله الحصول على السلع والخدمات الأرخص والأفضل من أى مكان فى العالم(٨٢) ، كما يؤدى تدفق المعلومات عبر العالم إلى تحول البشر إلى مواطنين عالميين يتابعون عن وعى ما يحدث فى العالم ، فيما يتعلق بالأذواق والتفضيلات ، ومواصفات البشر والرياضة وأنماط الحياة(٨٣).

وعلى هذا نجد أوماى يختزل الفكرة الفلسفية الخاصة "بالحياة الدائمة" إلى الحق فى شراء السلع الاستهلاكية الراقية ذات النوعية المتميزة ومن ثم تتجه المواطنة العالمية إلى اختزال دور الحكومة إلى مجرد يتمثل فى إزاحة العوائق عن طريق الشركات أو المؤسسات المتعددة الجنسية ، وارتباطا بذلك يرى "أوماى" "العالم الذى بلا حدود" باعتباره ساحة غير مربحة لهؤلاء الذين يعتقدون فى الاستقلال القومى وسوف تفشل البلدان النامية التى تسعى لبناء اقتصادها استناداً إلى النزعة الحمائية ، وبدلا من ذلك فإن عليهم أن يفتحوا حدودهم من أجل الانتقال الحر للسلع ورءوس الأموال ، بغض النظر عن التكاليف الاجتماعية كما يؤكد أن "العالم بلا حدود" سوف يحمل أخباراً سيئة بالنسبة لهؤلاء الذين يعتقدون فى الديمقراطية ؛ وذلك لأن الحكومات سوف تصبح عاجزة بصورة متزايدة ، ومن ثم يصبح الحق فى انتخابها حق لا معنى له ، فليست هناك ميكانيزمات ديمقراطية فى ساحات الأسواق الكونية والمؤسسات المتعددة الجنسية ، ومن ثم نجد المواطن العالمى عند "أوماى" توجهه قيم النزعة الاستهلاكية وليست القيم الديمقراطية(٨٤).

وقد قدمت ياسمين سوسال تصوراً مختلفاً للمواطنة أو "لعضوية ما بعد الأمة - Post-national membership" ارتباطا بذلك نجدها تؤكد "أننا نلاحظ كشف مفهوم جديد للمواطنة أكثر عالمية فى فترة ما بعد الحرب" وهذا المفهوم الذى تستند مبادئه المنظمة والضافية للشرعية على الشخصية العالمية بدلا من الاستناد إلى الانتماء القومى[٨٥] ، وتنتقد سوسال علماء الاجتماع السياسى لأنهم توقفوا عند الدولة القومية ذات الحدود باعتبارها مناطق الحقوق "لقد انتهى إلى غير رجعة النظام الصورى الكلاسيكى للدولة القومية والمواطنة المرتبطة بها ، فلم تعد الدولة تنظيماً مستقلا مغلقاً على سكان محدودين قوميا ، وبدلا من ذلك لدينا نسق من الدول المترابطة دستوريا ذات العضويات أو المواطنات المتعددة[٨٦] وارتباطا بذلك تذهب "سوسال" إلى القول بأن هناك ضغوطاً عالمية باتجاه توسع أكبر للحقوق الفردية، مما أدى إلى زيادة إدماج الأجانب فى أطر المواطنة القائمة حاليا ، وفى نفس الوقت فإن توسيع العضوية إلى ما وراء المواطنين القوميين أدى إلى تعديل نماذج العضوية أو المواطنة القائمة حاليا ، وجعل المواطنة القومية أقل أهمية ، وتنتهى "سوسال" إلى نتيجة هامة تؤكد خلالها أن ظهور الشخصية العالمية قد أدى بسرعة إلى تآكل الدولة القومية المحددة الإقليم ، ومن وجهة نظرها فإن هذا النمط للدولة القومية قد كان النمط السائد أو المسيطر لفترة قصيرة للغاية امتدت من منتصف القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين. ويستند نموذج "ياسمين سوسال" المتعلق بالانتماء بعد القومى إلى الحقوق الإنسانية العالمية ، كما تحددت بالإعلانات والاتفاقيات العالمية الصادرة عن المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة ، والتى ضمنت فى دساتير قوانين الدول القومية. ولذلك فمع أن الدعوات العالمية ما زالت تنفذ بواسطة الدولة القومية إلا أنها لم تعد مقصورة على المواطنة الرسمية أو النمطية ويتجسد التعبير الواضح لهذا الاتجاه فى التأكيد على المواطنة المتعدية القوانين التى ترسى قواعدها داخل نطاق الاتحاد الأوروبى[٨٧].

ويبدأ "روبرت ريش Robert B. Reich" من حيث انتهت ياسمين سوسال "وإن سار فى الاتجاه المعاكس" وإذا كانت سوسال قد انتهت إلى التأكيد على أن مواطنة ما بعد الأمة أو ما بعد المواطنة القومية على وشك التحقق فقد برز روبرت ريش ليؤكد أن الدولة القومية ما زالت هى المرجعية الوحيدة للمواطنة ، ومن المحتمل أن تبقى كذلك ، وأن المواطنة العالمية يتم تأسيسها استنادا إلى حقائق عالم يتشكل من الدول القومية. فالدولة القومية ما زالت هى الإطار الأكثر إقناعاً للمواطنة الديمقراطية ، حتى برغم الضغوط العالمية التى تدفع إلى التغيير فى هذا المجال ويستمر "ريش" فى تقديم تحليل مقنع لتأثير العولمة بقوله : إنه لما كانت كل عوامل الإنتاج - المال والتكنولوجيا والمصانع والآلات - تتحرك بسهولة عبر الحدود ،

فإن القول باقتصاد قومى يصبح قولاً لا معنى له[٨٨] ، ويدور السؤال الذى طرحه "ريش" حول مدى إمكانية قيام مجتمع قومى فى غياب اقتصادى قومى ، واتصالا بذلك يذهب "ريش" إلى ارتباط فكرة اشتراك الدولة القومية الديمقراطية التى استندت إلى وحدة المصالح القومية برغم التقسيمات الطبقية ، غير أن العولمة والتغير التكنولوجى أطاحا بأسس التضامن القومى ، الأمر الذى دفع إلى تبلور ثلاث فئات شكلت جوهر البناء الطبقى وهى:

١ - عمال الإنتاج النمطيون وهم الفئة التى تتجه إلى التناقص.

٢ - العمال القائمون بالخدمات المختلفة فى مختلف مجالات الحياة.

٣ - المحللون الرمزيون الذين يمتلكون قدرات عالية التأهيل ويقومون بتشخيص المشكلات فى المجتمع الحديث لتقديم الحلول لها.

ونحن إذا تأملنا الفئات الثلاث فسوف نجد أن الفئة الأولى والثانية موجهة للعمل فى نطاق أسواق العمل المحلية والقومية ، وليس ذو أهمية بالنسبة لهم أن يعملوا فى الولايات المتحدة أو اليابان أو فى شركة متعددة الجنسية ، على خلاف ذلك نجد المحللين الرمزيين لهم قبضتهم القومية على القوة الاقتصادية. ومن ثم فدخولهم ترتفع مقابل اتجاه أجور الفئتين الأولى والثانية إلى الانخفاض ، لقد بدأ عمال الفئة الثالثة (المحللون الرمزيون) ينفصلون عن الشرائع الطبقية الأخرى وعن المجتمع ، ولقد بدأت هذه الشريحة تتوقف عن الإسهام فى الإنفاق العام ، وبدلاً من ذلك فهم ينفقون على مدارسهم المتميزة ونظمهم الصحية وأساليبهم لقضاء وقت الفراغ. وفوق كل ذلك فهم يسيطرون على القوة السياسية ولا يرون مبررا أن يشاركهم فيها بقية الأمة ؛ على هذا النمو يتأرجح التفاعل السياسى والاجتماعى بين هؤلاء الذين يرغبون فى دفع عقارب الساعة إلى الوراء ، وبين البشر الكوزموبوليتان الذين يشعرون باعتبارهم مواطنين عالميين ، بأنه ليست هناك روابط محددة تربطهم بأى مجتمع[٨٩].

وتكمن الإجابة الأساسية التى قدمها "ريش" لمثل هذا الوضع فى إعادة التأكيد على التضامن القومى أو قد يساعد على ذلك أن "المحللين الرمزيين غير قادرين على حماية أنفسهم وعائلاتهم وثرواتهم من إمكانية نهبها بواسطة السلطات من خارجهم. ويذهب "ريش" إلى التأكيد على أهمية الدعوة "النزعة الوطنية الجديدة New patriotism تستند إلى الولاء للمكان وليس إلى المصالح الاقتصادية ، ويتطلب ذلك إحساساً بالارتباط بهدف قومى يستند إلى الارتباط بين الارتباطات التاريخية والثقافية والجهد السياسى المشترك"[٩٠]. وهو ما يعنى فى النهاية أنه وإن أدرك ريش تحول فئة فى المجتمع إلى المواطنة العالمية ، إلا أنه أكد على ضرورة استيعابها داخل تضامن الدولة القومية.

وتعد وجهة نظر دومينيك شنابر وجهة النظر الرابعة فيما يتعلق بحالة المواطنة على ما يتصل بالدولة – العولمة – بداية تؤكد شنابر على أن هناك عوامل داخلية وخارجية أضعفت الدولة القومية ، وترتبط العوامل الخارجية بالعولمة وبنمو وحدات أعلى أول أقل من الوحدة القومية. فمثلا نجد أن النظام السياسى الكونى – كما يتجسد فى الأمم المتحدة – من شأنه بأن يضع قيودًا على السلطة والاستقلال القومى. فالحاجة إلى الفعل المشترك لتحقيق الأمن العالمى المشترك ، ومواجهة الإرهاب ، والحد من انتشار المخدرات تجعل التعاون بين الدول ضروريا. وعلى المستوى الاقتصادى تجعل الأسواق العالمية والأهمية المتزايدة لبعض المؤسسات والتنظيمات العالمية من الصعب قيام سياسات اقتصادية مستقلة على المستوى القومى[٩١].

بالإضافة إلى ذلك تؤكد شنابر على أن هناك تناقضات تضعف الدولة من الداخل ، بالإضافة إلى ذلك تلاحظ شنابر انهياراً لضعف الدولة من الداخل ، وبالإضافة إلى ذلك تلاحظ انهيار النظم العامة الأساسية ، كالتعليم والجيش والقضاء أو الخدمات العامة ، والتى تلعب دوراً فى التدريب على قيم الأمة والديمقراطية.

وعلى هذا النمو تقدم شنابر تحليلاً لأزمة المواطنة الديمقراطية وترى أن الدولة القومية تعانى من نمو الوعى المنفصل بين الأغلبية والأقلية إضافة إلى الأشكال العديدة للهويات الدينية ، فى مواجهة ذلك ترفض شنابر صراحة فكرة المجتمع المتعدد الثقافات ، مؤكدة أن نزعة التعدد الثقافى تقدم حلولا مظهرية للتناقض بين منظومتين قيمتين كبيرتين للحداثة ، القيم المتعلقة بالمساواة بين الأفراد ، وهى القيم المتضمنة فى المواطنة ، والنزعة الآتية التى تربط الفرد بثقافة معينة ، وارتباطا بذلك تؤكد شنابر أن اللامركزية والديمقراطية المحلية ليست كافية لتوحيد المواطنين حول مشروع يستهدف تأسيس الإرادة العامة[٩٢].

يتضح لنا من استعراضنا للمنظورات الأربعة السابقة أنها تقدم دليلاً على أن الدولة القومية تواجه صعوبات عاتية ، البعض أكد أن ثمة إرهاصات المواطنة عالمية تدفع إليها مظاهر عجز الدولة القومية وتناقضها الداخلى فى مقابل دعم المؤسسات والتفاعلات العالمية المصاحبة للعولمة ، بينما رأى البعض الآخر أن الدولة القومية تتعرض حقيقة لضغوط صادرة عن متغيرات داخلية وخارجية غير أنها ما زالت متعدية وباقية وتشكل أساس المواطنة برغم الظواهر والتشكيلات الجديدة التى تفرضها العولمة والتى تفرض على الدولة القومية أن تأخذها فى الاعتبار أن المواطنة الديمقراطية لديها وتهجينها بأفضل الطرق لدعم المواطنة وبأفضل العناصر التى هى نتيجة العولمة ، حتى لا تظل المواطنة القومية باقية فى حالة أزمة.

هوامش الدراسة

(١) على خليفة الكوارى: مفهوم المواطنة فى الدولة الديمقراطية فى المواطنة والديموقراطية فى البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، تحرير على خليفة الكوارى ص ١٣-٤٠ بخاصة ص ١٣.

(٢) نفس المرجع ، ص ٣٤.

(٣) وليم سليمان قلادة: مبدأ المواطنة ، دراسات ومقالات ، المستقبل العربى مجلد ٢٣ العدد ٢٥٥ مايو ٢٠٠٠ م ص ٢٤٥.

(٤) نفس المرجع ، ص ٢٧٥.

(٥) Kanyinga, Karuti: Citizenship and Governance in Eastern and Southern Africa, international Development center, September 2000, pp. 3-4.

(٦) Ibid. p. 4.

(٧) Castles, Stephen & Alstain Davidson, Citizenship and Migration, Globalization and the Politics of Belonging, Routledae, New York, 2000, p. 1.

(٨) Abercrombie, Nicholas and Others, the Penguin Dictionary of sociology, Third Edition, Edition, Penguin Books, 1984, p. 54.

(٩) Ben Crum, United in Diversity: European Citizenship after the Euconstitution, work shop on Debates on European and Arab Identity Approaches 14-15-9-2004, Facuty of Economics and Political science, p. 2.

(١٠) على خليفة الكوارى ، مرجع سابق ، ص ٢٤.

(١١) نفس المرجع ، ص ٢٤.

(١٢) Ndegwa, Stephen, N: Citizenship Amidst Economic and Political Change in Kenya, Mimecs, 1998, p. 7.

(١٣) خالد الخروب ، مبدأ المواطنة فى الفكر القومى العربى من الفرد القومى إلى الفرد المواطن " فى " على خليفة الكوارى " محرر " المواطنة والديمقراطية فى البلدان العربية ، مرجع سابق ، ص ٩١- ١١٣ بخاصة ص ٩٩.

(١٤) نفس المرجع ، ص ١٠١.

(١٥) Karuti, Kanyinga, OP, Cit, p. 7

(١٦) Stephen Castles & A. David son, OP, Cit, p, 24

(١٧) Barbolet, J.M, Citizenship, Rights, Struggles and Class inequality, University of Minnesota Press, Minneapolis, 1988, p. 2

(١٨) عبد الرحمن عطية ، المسلمون والنصارى: التعامل من منظور إسلامى ، بيروت ، دار الأوزاعى ، ٢٠٠٠م، ص ١٥-٣١.

(١٩) عبد الحميد متولى ، القانون الدستورى والأنظمة السياسية ، الطبعة السادسة ، الإسكندرية ، مؤسسة المعارف ، ١٩٨٩م ، ص ١٤٤.

(٢٠) نفس المرجع ، ص ١٤٥.

(٢١) Karuti Kanyinga, OP, Cit. p. 4.

(٢٢) على خليفة الكوارى ، مرجع سابق ، ص ٢٣.

(٢٣) نفس المرجع ص ٢٤.

(٢٤) نفس المرجع ، ص ٢٤.

(٢٥) Karuti Kanyinga, OP, Cit, Pp. 4-5.

(٢٦) Stephen Castles and A. Davidson, OP, Cit, p. 83.

(٢٧) Ibid. p, 85.

(٢٨) Ibid. p, 93.

(٢٩) N. Abercrombie & Others, OP, Cit, p. 54.

(٣٠) J.M Barbalet, OP, Cit, p. 12.

(٣١) Ndegwa, Stephen, N: Citizenship and Ethnicity, An Examination or Two Transition, Mimeo, 1997, p. 32.

(٣٢) عبد العزيز الدورى ، التكوين التاريخى للأمة العربية ، دراسة فى الهوية والوعى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤م ، ص ٦٣.

(٣٣) J.M. Barbalet, OP, Cit, p. 22.

(٣٤) على خليفة الكوارى ، مرجع سابق ، ص ٣٧.

(٣٥) J.M Barbalet, OP, Cit, p. 41.

(٣٦) Karuti Kanyinga, OP, Cit, p. 6.

(٣٧) J.M Barbalet, OP, Cit, p. 9.

(٣٨) Stephen Castles and A. Davidson, OP, Cit, p. 22.

(٣٩) Ibid. p. 93.

(٤٠) Karuti Kanyinga, OP, Cit, Pp. 6.

(٤١) Ibid. Pp. 5-6.

(٤٢) J.M Barbalet, OP, Cit, p. 2.

(٤٣) Ibid. p. 3.

(٤٤) Ibid. Pp. 3 -11.

(٤٥) Stephen Castles and A. Davidson, OP, Cit, p. 13.

(٤٦) Ibid. p. 13.

(٤٧) Ibid. p. 13.

(٤٨) Ake, Cloude, Democracy and Development in Africa, Washington D.C Brookinds, 1996, p. 53.

(٤٩) Stephen Castles and A. Davidson, OP, Cit, p. 11.

(٥٠) Ibid. p.13.

(٥١) Ibid. p.17.

(٥٢) على خليفة الكوارى ، مرجع سابق ، ص ١٧.

(٥٣) نفس المرجع ، ص ١٧.

(٥٤) نفس المرجع ، ص ١٧.

(٥٥) نفس المرجع ، ص ١٨.

(٥٦) نفس المرجع ، ص ١٨.

(٥٧) نفس المرجع ، ص ١٩.

(٥٨) القرآن الكريم ، سورة النساء ، الآية ١ .
(٥٩) على خليفة الكوارى ، مرجع سابق ، ص ٢٠.
(٦٠) القرآن الكريم ، سورة النحل ، الآية ٩٠.
(٦١) على خليفة الكوارى ، مرجع سابق ، ص ٢٠.
(٦٢) نفس المرجع ، ص ٢١.
(٦٣) نفس المرجع ، ص ٢٠.
(٦٤) نفس المرجع ، ص ٣٥.
(٦٥) خالد الخروب ، مرجع سابق ، ص ١٠٦.
(٦٦) نفس المرجع ، ص ١٠٧.
(٦٧) نفس المرجع ، ص ١٠٧.
(٦٨) محيى الدين محمد ، عروبة الأقباط " فى " قراءات فى الفكر القومى ، الكتاب الثالث ، القومية العربية والإسلام والتاريخ والإنسانية ، ١٩٨٣م ، ص ٢١٩- ٢٢٤.
(٦٩) خالد الخروب ، مرجع سابق ، ص ١٠٨.
(٧٠) نفس المرجع ، ص ١٠٩.
(٧١) على خليفة الكوارى مرجع سابق ؛ ص ١٣-١٤.
(٧٢) Stephen castles and A. David son, op- cit. p.2-3.
(٧٣) Ibid, p. 10.
(٧٤) Karuti kanginga. Op. cit, p.5.
(٧٥) Ibid, p.5.
(٧٦) Stephen castles and A. Davidson Op, cit, p. 2.
(٧٧) Ibid, p.3.
(٧٨) Ibid, p.7.
(٧٩) Ibid, p.8.
(٨٠) Ibid, p.9.
(٨١) Ohmae, kenichi, The Borderless world, New York 1999, ppx1.
(٨٢) Ibid, p. 12.
(٨٣) Ibid, p. 18-22.
(٨٤) Ibid, p. 25.
(٨٥) Say sal.yasemin, Limits of citizenship.rautledge,new york, 1994, p.1.
(٨٦) Ibid, pp. 163-164.
(٨٧) Stephen castles and A. David son, op- cit. p18.
(٨٨) Ibid, p. 19.
(٨٩) Reich, Robert. B, The work of nations, 1991,p.8.
(٩٠) Ibid, pp311-312.
(٩١) Stephen castles and A. Davidson, op- cit. p.21.
(٩٢) Ibid, p.23.